

اقتصاديات التعليم

أساليب التمويل والبدائل

اسم الطالب: هيام رشيد العربي

رقم الطالب: 253000507

أد.فايز علي جراد

Dr.Fayez Ali Jrad

أد. الفصيل عبد الحميد محمد

Dr.Alfaisal Abdelhameed Mohame

حقوق الطباعة

أُصرّح أنا هيام رشيد الحربي بأن جميع حقوق الطباعة والنشر لهذه الرسالة تعود إلى الجامعة، ولا يجوز إعادة طبعها أو نشرها كلياً أو جزئياً بأي وسيلة كانت دون الحصول على موافقة خطية رسمية من الجهة المختصة في الجامعة، وذلك وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اقتصاديات التعليم، و أثره على المؤسسات التعليمية، والتعرف على طرق التمويل للتعليم، والكشف عن الهدر التربوي وأسبابه المختلفة ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج النظري، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: هناك اختلاف في تعريف اقتصاديات التعليم نتيجة لاختلاف وجهات النظر والتخصصات وحدثة هذا العلم، وإن التعليم عملية استثمارية شأنها من شأن صور الاستثمار في الاقطاعات الاقتصادية الأخرى، وله عائد اقتصادي فلا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية، وأن التكلفة في التعليم هي كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها، ويمكن أن يكون للسياسيات والتدخلات التعليمية تأثير في تفسير العرض والطلب على التعليم.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أعضاء لجنة الحكم والمناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما قدموه من ملاحظات علمية قيمة أسهمت في تطويرها وإثرائها.
كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي العون والمساندة خلال فترة إعداد هذه الرسالة، سواء بالدعم العلمي أو الإداري أو المعنوي، وكان له أثر في إنجاز هذا العمل.
أسأل الله أن يجزيهم جميعاً خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً ومفيداً.

المحتويات

1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	حدود الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
4	منهجية الدراسة
5	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
5	نشأة علم اقتصاديات التعليم
6	المرحلة الأولى: المرحلة التمهيدية لعلم اقتصاديات التعليم
7	المرحلة الثانية: مرحلة ميلاد وتطور علم اقتصاديات التعليم
10	مفهوم اقتصاديات التعليم
10	الشكل (1-1) اقتصاديات التعليم بين المهنية والاحترافية
12	أهمية اقتصاديات التعليم
13	أهداف اقتصاديات التعليم
14	(1-2) التعليم وأهميته في بناء المجتمعات
14	نظريات اقتصاديات التعليم
15	نشأة نظرية رأس المال البشري

15	أهمية نظرية رأس المال البشري
16	النقد الموجه لنظرية رأس المال البشري
17	نظرية الإشارة
17	تطبيق النظرية في التعليم
17	العلاقة مع اقتصاديات التعليم
18	نظرية النمو الداخلي
18	نظرية العدالة التعليمية
18	تكلفة التعليم
20	ارتفاع تكلفة الكلية
20	تحليل مقارن للتكاليف
22	خيارات تقليل تكلفة التعليم
23	التأثير طويل المدى على الصحة المالية
27	العوائد الاقتصادية من التعليم
27	مقارنة بين التعليم كاستثمار والاستهلاك
28	التعليم والتنمية الاقتصادية
30	تقييم وقياس التكلفة في التعليم
33	التعليم ورأس المال البشري
35	أساليب تمويل التعليم
35	جدول (1-2): مفهوم تمويل التعليم وتعريفاته

36	جدول (2-2): مؤشرات تمويل التعليم
37	أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة للإنفاق على التعليم وتمويله
37	جدول (2-3): مصادر وأساليب تمويل التعليم
38	الإنفاق الحكومي
39	الإنفاق الخاص
41	الكراسي البحثية في الجامعات
41	ترشيد الإنفاق الحكومي
43	الكلفة والعائد التعليمي
44	الهدر التربوي وسبل علاجه
46	الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الهدر التربوي
49	الفصل الثالث: عرض النتائج ومناقشتها
49	نتائج الدراسة
50	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
50	الاستنتاجات
51	التوصيات
51	الاستبيان
53	المراجع

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

يمثل التعليم حجر الأساس لأي عملية تنموية في مختلف جوانب الحياة، بما فيها الجانب الاقتصادي. ومن هنا برز مفهوم اقتصاديات التعليم باعتباره جزءًا لا ينفصل عن البنية التحتية الحديثة للاقتصاد العالمي في قطاعاته المتنوعة: الخدمي، الصناعي، والزراعي، مما يعكس الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه هذا المجال.

في بدايات القرن العشرين، استرعى التعليم اهتمام الباحثين والعلماء، خاصة الاقتصاديين، نظرًا لأثره المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد ساهمت دراساتهم ونظرياتهم في ترسيخ العلاقة بين التعليم والاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى نشوء علم اقتصاديات التعليم منتصف القرن الماضي ليصبح أحد العلوم الاجتماعية الرئيسة التي تُدرّس في المؤسسات الأكاديمية (السبيعي، 2019).

ويُعد هذا العلم حديث النشأة نسبيًا، إذ يؤكد الباحثون أن الستينيات من القرن العشرين شكّلت نقطة الانطلاق الفعلية له. ورغم وجود اهتمام سابق بالتعليم وعلاقته بالاقتصاد، إلا أنه لم يكن منظمًا كما هو الحال اليوم. ويمكن اعتبار بدايات الكتابة في الإدارة العامة والثورة الصناعية مراحل تأسيسية لهذا المجال. فقد كان يُنظر إلى اقتصاديات التعليم كفرع من الاقتصاد العام، ثم اتسع نطاقه ليشمل مساهمات الاقتصاديين (المهتمين بالجانب المادي) والتربويين (المهتمين بالجوانب الاجتماعية والنفسية)، ليظهر كنتيجة للتفاعل بين التخصصين (الداود، 2017).

تتجلى أهمية التعليم في كونه عنصرًا أساسيًا لدعم الاقتصاد ونموه، حيث توجد علاقة تكاملية بينهما. فالتعليم يسهم في الاقتصاد عبر توفير القدرات الإدارية والتنظيمية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، كما يعمل على تطوير مهارات العاملين من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لأداء مهامهم بكفاءة. إضافة إلى ذلك، يُعد التعليم محركًا للتطور العلمي والتكنولوجي، ويواكب التحولات التقنية التي تفرض تغييرات على طبيعة الوظائف والمهن. كما يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة لدى الأفراد، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة في مجالات الاستهلاك والاستثمار والإنتاج، ويعزز قدرتهم على حساب المنافع والعوائد مقارنة بالتكاليف. كذلك يساهم التعليم في تحسين الصحة والإنتاجية والدخل، ويزيد من دافعية الأفراد نحو تحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم (الخلف، 2007).

وتشير الدراسات الحديثة منذ عصر النهضة إلى أن الازدهار الصناعي ارتبط بارتفاع مستويات التعليم. ومع ذلك، لا يُعتبر التعليم العامل الوحيد للنمو الاقتصادي، بل هو عنصر مساعد يُسرّع وتيرة النمو كنتيجة طبيعية للتطور الاقتصادي. وقد أوضح العاني (1996) في كتابه عن رأس المال الاجتماعي، مستنداً إلى دراسة يونغسون (1967)، أن نسبة الأمية في اسكتلندا انخفضت بشكل كبير بحلول عام 1760، حيث بلغت نسبة المتعلمين نحو 90-95%، وهو ما ساهم بشكل جوهري في التقدم الاقتصادي في إنجلترا. ومن اللافت أن هذا المستوى المرتفع من التعليم تحقق قبل الانتشار الواسع للمصانع الآلية، في مجتمع فقير أولى التعليم أهمية قصوى وضخى كثيراً لتحقيقه.

كما تؤكد دراسات أخرى وجود علاقة بين التعليم والدخل، حيث تشير إلى أن بلوغ حد أدنى من انتشار التعليم بنسبة تقارب 40% بين السكان يُعد شرطاً أساسياً للتنمية، وإن كان غير كافٍ بمفرده. وقد تحقق هذا المستوى قبل الثورة الصناعية، خاصة بين البالغين في المدن. وتوضح بعض الدراسات أن التقدم الاقتصادي المبكر في الولايات المتحدة ارتبط بخصائص خاصة بالمجتمع الأمريكي، حيث عوّض ضعف الاهتمام بالتدريب المهني آنذاك بتدفق العمالة الماهرة من أوروبا، بدعم من الحكومة الفدرالية التي قدمت إعانات لمؤسسات التعليم الخاصة في القرن التاسع عشر (يونغسون، 1967).

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لتطوير أنظمتها التعليمية عبر توفير الإمكانيات اللازمة لمؤسسات التعليم للقيام بدورها بكفاءة. ومع ذلك، تواجه هذه الأنظمة تحديات عديدة مثل تزايد أعداد الطلبة، تطوير المناهج، تدريب المعلمين وتأهيلهم، ومواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل. وتُعد مرحلة التعليم العام محطة أساسية في حياة الفرد، إذ تُكسبه مهارات ومعارف تؤهله للمرحلة الجامعية التي تُعمّق تخصصه وتُسهم في إثراء البحث العلمي. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بحث طرق تمويل التعليم وعلاقته بالاقتصاد.

مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس: ما هو أثر اقتصاديات التعليم على المؤسسات التعليمية؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- i. ما المقصود بعلم اقتصاديات التعليم من حيث المفهوم، والنشأة، والأهداف، والمجالات؟
- ii. ما هي النظريات المرتبطة باقتصاديات التعليم، وكيف يُعرّف مفهوم تكلفة التعليم؟

- iii. ما العائد الاقتصادي للتعليم، وكيف يمكن قياس كفاءة الإنفاق التعليمي؟
- iv. ما الأساليب المتبعة في تمويل التعليم، وما البدائل الممكنة لذلك، وما تكلفتها وعوائدها؟
- v. ما المقصود بالهدر التربوي، وما أشكاله وأسبابه، وما السبل المقترحة لمعالجته؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- توضيح مفهوم اقتصاديات التعليم ونشأته وأهدافه ومجالاته.
- الكشف عن طرق تمويل التعليم وربطها بالفكر الإداري الإسلامي.
- دراسة البدائل المقترحة لتمويل التعليم وتحليل تكلفتها والعائد منها.
- تحديد أسباب الهدر التربوي واقتراح حلول عملية لمعالجته.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، منها:

1. ارتباطها الوثيق بمصادر تمويل النظام التعليمي، وهو موضوع يحظى باهتمام واسع لدى الباحثين في اقتصاديات التعليم قديماً وحديثاً.
2. إبراز العلاقة بين التمويل والنفقات التعليمية، وتأثيرها المباشر على جودة وكفاءة المخرجات التعليمية.
3. تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في الدول النامية، مما يجعل قضية التمويل أكثر إلحاحاً.
4. تقديم قيمة عملية لصانعي القرار الاقتصادي والتربوي، من خلال التأكد من أن الموارد المالية المخصصة للتعليم كافية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. اقتراح تصورات وآليات عملية لمصادر تمويل التعليم وطرق الإنفاق الأمثل.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث اقتصاديات التعليم وأثرها على المؤسسات التعليمية، مع التركيز على إيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة العام الدراسي 2024-2025م.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة

اقتصاديات التعليم: فرع من النظرية الاقتصادية يُعنى بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية، ويُعرّف إجرائيًا بأنه مجموعة المعارف والمهارات التي تُكسب للمتعلمين وتسهم في زيادة الإنتاج الوطني.

تمويل التعليم: يُقصد به الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة أو من مصادر أخرى كالرسوم والتبرعات والمعونات، ويُعرف إجرائيًا بأنه تحليل الموارد وطرق التمويل والبدائل المقترحة لإدارة العملية التعليمية بكفاءة.

رأس المال البشري: يُعرّف بأنه المخزون البشري من الأفراد المتعلمين والمنتجين، ويُعد عاملاً رئيسياً في تقدير إمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ويتكون أساساً من التعليم والتدريب.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية لتحقيق أهدافها، وهي:

المنهج النظري: باستخدام أسلوب الاستنباط والاستقراء بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة.

المنهج الوصفي: من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع اقتصاديات التعليم أو بعض جوانبه.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

نشأة علم اقتصاديات التعليم

جذور هذا العلم ضاربة في أعماق التاريخ، حيث تمتد إلى أيام أفلاطون وبعض حكماء الصين في القرن الخامس قبل الميلاد، إذ يشير أحد حكماء الصين وهو كوان - تسو منذ حوالي خمسة وعشرين قرناً إلى أفضلية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمارات المادية الأخرى، حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرستها الإنسان ربما يقطفها عشر مرات، أما إذا علمنا الشعب فنحصد مائة مرة.

فالعديد من المصادر والأبحاث تؤكد أن علم اقتصاديات التعليم مجال قديم وحديث في نفس الوقت، فلقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث وجون ستيورت وجون ستيورت ميل وكارل ماركس والفريد مارشال وغيرهم.

ولقد أكد هؤلاء العلماء على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية، بل زيادة قدراته على التعامل مع البشر عامة. وقد كان للتعليم والتعلم دورا بارزا في تطوير عمل الانسان والتأثير على نتائج عمله وبالتالي التأثير على الناحية الاقتصادية لأي دولة، لكن لم يتم الاعتراف بكون هذه العلاقة ذات تأثير مباشر وتبادلي، فكان ينظر للتعليم بمعزل عن الناحية الاقتصادية، وبدأ الاهتمام بهذه العلاقة شيئا فشيئا لكن لم يتم الاعتراف بها كعلم وبحثها بشكل دقيق دفعه واحدة فقد مر الاهتمام بعلاقة التعليم بالاقتصاد بمراحل متطورة أدت إلى التوصل أخيرا لهذا العلم في الستينات من القرن الماضي على يد علماء الاقتصاد الذين اهتموا بتأثير التعليم على النمو الاقتصادي، مما أنتج ما يعرف بعلم اقتصاديات التعليم الذي يمكننا اعتباره من العلوم القديمة (اللواتي، 2010).

المرحلة الأولى: المرحلة التمهيدية لعلم اقتصاديات التعليم

تتميز هذه الفترة بأمرين أساسيين، وهما بداية الإقرار بالأهمية الاقتصادية للتعليم والامر الآخر هو وجود المحاولات الجادة لاستخدام ادوات القياس لإبراز أثر التعليم على الاقتصاد.

فبداية هذه المرحلة من صدور كتاب "ثروة الأمم" عام 1776م للعالم آدم سميث، الذي يعد من أوائل العلماء الذين تطرقوا للأهمية الاقتصادية للتعليم في هذه المرحلة، وكانت نظريته للتعليم من منظور اجتماعي اقتصادي بحكم مجاله، فهو يشبه العالم المتعلم بالآلة المتطورة التي تسهل العمل وتختزل الجهد والوقت، ويرى أن الدول مسؤولة أخلاقيا عن ضمان حق الفرد في التعليم، وأن وجود التنافس في المؤسسات التعليمية يضمن ارتفاع الجودة والكفاءة المقدمة. وكان العالم ديفيد هيوم في ذات الوقت متفقا مع العالم آدم سميث إلى الحاجة للتمويل الشخصي للتعليم والتخلص من احتكار الكنائس للتعليم. ويتفق أيضا العالم جون ستوارت ميل، مع العالم آدم سميث في أن قوة العمل أساس للثروة لكنه يختلف معه في اخضاع التعليم بشكل كامل للقطاع الخاص (بوطيبة، 2016، ص9-10).

أما العالم روبر مالتوس، فيرى أن التعليم عامل غير مباشر من العوامل المؤثرة على الاقتصاد، فالتعليم أسلوب ناجح لغرس القيم كقيمة تحديد النسل، التي تؤدي لتحقيق الرفاهية للمجتمع (فلية، 2003م، ص25). ويخالفه العالم ماك كولوك، الذي قدر من أهمية التعليم وأن مهارة القوى العاملة ومستوى ثقافتهم جزء لا يتجزأ من رأس المال القومي.

ويعد العالم آرا ألفرد مارشال نقطة تحول في مجال دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، فنقلت آراؤه التعليم من كونه عاملا خارجا في النمو الاقتصادي إلى كونه عامل من العوامل المباشرة. ففي بداية القرن العشرين، بدأت المحاولات لتحديد القيمة النقدية لمختلف المراحل التعليمية، وتمكن العالم والتش في عام 1935م من تقدير أرباح وتكاليف الاستثمار في التعليم عن طريق دراسة لعلاقة التعليم بالدخل. وفي عام 1956م قدم روبر سولو نظريته في النمو الاقتصادي من خلال دراسته لنمو الإنتاج الزراعي الأمريكي ودرسته لأسباب تضاعف إنتاجية الفرد في الساعة. وفي الدراستين كان التعليم سببا مؤثرا. وفي عام 1959م، قام اوكروست بعمل دراسة في النرويج عن عوامل زيادة الإنتاج، ونوصل إلى أن الزيادة في رأس المال وكمية العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، بينما تحسين أداء العمال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل اكبر (بوطيبة، 2016، ص11-13).

المرحلة الثانية: مرحلة ميلاد وتطور علم اقتصاديات التعليم

يؤرخ بلوغ لبداية علم اقتصاد التعليم بتاريخ 1960م، بعد خطاب تيودور شولتز بمناسبة توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية، الذي ركز فيه على تأثير الرأسمال البشري في التنمية الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين أنصب اهتمام علماء الاقتصاد أمثال، تيودور شولتز وجاري بيكر على تطوير نظرية رأس المال البشري. وظهر العديد من الانتقادات لهذه النظرية وتبع ذلك نظريات متعددة، مثل نظرية الإشارة للاقتصادي سبنس التي ترى أن صاحب العمل لا يستطيع تحديد مستوى الإنتاجية المتوقع للفرد الذي سيقوم بتوظيفه، فيعتمد على ما يسمى بالمؤشرات التي تساعد على تحديد مستوى الإنتاجية مثل العمر والجنس والتعليم احد هذه المؤشرات، فيعطى الفرد أجرا على التعليم لأنه يعطي دلالة على مستوى الإنتاجية المتوقع (بوطيبة، 2016، ص14-17).

أما نظرية المصفاة لكنيث آروو التي ترى أن التعليم ليس له أثر مباشر على الإنتاجية لكنه يوحى بقدرة الفرد على أن يكون فعالا في عمله. فصاحب العمل يقوم بالدفع للموظف ذو التعليم العالي بشكل أكبر لأن الفرد ذو التعليم العالي يمتلك مهارات عالية تساعد على الإنتاجية بشكل عالي، فيكون التعليم بمثابة المصفاة للأفراد في سوق العمل (عبدالقادر، 2001م، ص12).

وظهرت أيضا نظرية أسواق العمل المجزأة التي ترى انه لا يوجد رابط مباشر بين المقدرات الإنتاجية للعمال ومستوى الاجور، بل ترجع ذلك لعوامل التنظيم الصناعي والظروف السائدة في سوق العمل. وتوسع البحث في النمو الاقتصادي من منظور كلي.

وفي بداية النصف الثاني من الثمانينيات ظهرت نظرية النمو الداخلي، وتتميز هذه الفترة بزياده اهتمام العلماء بالأسباب الغير مباشرة التأثير على الاقتصاد على المستوى الفردي والاجتماعي، وتوسع الباحثين في دراسة القضايا الاقتصادية وعلاقتها بالتعليم، كالفقر، والجودة، والتمويل، والكلفة (بوطيبة، 2016، ص18-19).

بينما الرشدان يرى أن مراحل تطور علم اقتصاديات التعليم ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بداية الاهتمام (القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين):

لم تتل العلاقات المتبادلة بين النشاطات الاقتصادية النشاطات التعليمية اهتمام المربين فقد كان جُل اهتمامهم على الجوانب الإنسانية والقيمية والنفسية للتعليم، وأول من نبه على هذه العلاقة هو المربي السويسري بستاالوتري، الذي حاول الربط بين النشاط التعليمي والنشاط الإنتاجي في العملية التعليمية دون أن يخرج بتعميمات. فتوجه علماء الاقتصاد لدراسة هذا الجانب، ومن أهم الموضوعات التي جذبت الاقتصاديين هي الموضوعات التي

تخص عوامل الإنتاج ومهارات العاملين نتيجة التعليم، ولاحظ العلماء ان النشاطات التعليمية توظف عدد لا يستهان به من القوى العاملة مستهلكة جزء كبير من رأس المال.

ويعد الفيلسوف الاجتماعي والاقتصادي آدم سميث، من أوائل العلماء الذين تطرقوا للأهمية الاقتصادية للتعليم، فكان يدعو إلى رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وفعاليتها كون التعليم حق للفرد لا بد أن توفره له الدولة، لسببين أساسيين الأول محاولته لترسيخ مبدأ المنافسة. والآخر محاولته لإضعاف التعصب الديني. وتبعه الفيلسوف الهولندي ديفيد هيوم المتفق معه في الحاجة للتمويل الشخصي للتعليم والتخلص من احتكار الكنائس للتعليم.

وقام عالم الاقتصاد دافيد ريكاردو بمحاولة تحديد دور التعليم في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خال تقييد النمو السكاني، من خلال توعية افراد المجتمع بضرورة تحديد النسل عن طريق التعليم. وأتفق معه العالم روبر مالتوس. ويتفق الاقتصادي جون ستوزت ميل، مع مالتوس وريكارد في أن التعليم وسيلة لغرس القيم المؤثرة في النظام الاقتصادي، وأتفق أيضا مع آدم سميث في أن قوة العمل أساس للثروة، مؤكدا على أهمية تمويل التعليم سواء من الدولة أو من أوليا الأمور.

اما ماك كولوك، فقد قدر من أهمية التعليم وأن مهارة القوى العاملة ومستوى ثقافتهم جزء لا يتجزأ من رأس المال القومي في حين يرى ريكارد أن تراكم رأس المال القومي يحدد بتراكم النفط فقط. ويعد آرا ألفرد مارشال نقطة تحول في مجال المعالجات الاقتصادية في التعليم، فهو بمثابة نقطة الوصل بين الاقتصاديين الأوائل واقتصادي القرن العشرين. فنقلت آراؤه التعليم من كونه عاملا خارجا في النمو الاقتصادي إلى كونه عامل من العوامل المباشرة، مؤكدا على الأدوار الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للتعليم.

ويمكننا تحديد أبرز معالم المرحلة الأولى بالنقاط التالية:

1. تتصف المحاولات والدراسات في هذه المرحلة بصفة العمومية واعتماد المنهج التأملي والفلسفي، ولم تستخدم الدراسات التجريبية.
2. عدم اكتمال المعالجات الاقتصادية للمسائل الاقتصادية في التعليم، فهي مقتصره على بعض جوانب العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي.
3. يغلب الطابع الاقتصادي على المعالجات الاقتصادية للمسائل الاقتصادية في التعليم.
4. عدم وجود المعالجات الإحصائية في دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، مما أدى إلى اقتصار الاحكام على الجوانب التي تحقق التقديرات الاقتصادية الكمية.

المرحلة الثانية

تشتمل هذه المرحلة على الاهتمام في الموضوعات الاقتصادية بالتعليم خلال القرن العشرين، ونمو حركة البحث العلمي في هذا المجال بسبب العوامل التالية:

1. التوجه نحو دراسة المسائل الاقتصادية في التعليم بصورة تطبيقية نتيجة تراكم الخبرات النظرية في القرنين الماضية فاتسمت الدراسات بالجانب التطبيقي الميداني وتناولها لميادين شمول واتساع أكثر.
 2. ظهور الاساليب والادوات البحثية التي ساعدت الباحثين الاقتصاديين في الكشف عن نتائج تفصيلية ودقيقة نتيجة التطور الذي حصل في مجالات دراسة الاقتصاد.
 3. نمو الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالمية الأولى والثانية، بسبب زيادة الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي.
 4. ظهور التعليم كنشاط يستهلك حجما كبيرا من القوى العاملة في المجتمع، ولأن التعليم يوظف القوى العاملة ذات المهارات العالية على حساب التوظيف في القطاعات الانتاجية، ولتجميد فئة من الموارد البشرية المتمثلة في الطلبة وهذا ما ادى إلى اهتمام الاقتصاديين والتربويين على حد سواء.
 5. تزايد حجم الانفاق على التعليم من قبل الاهالي او المؤسسات التعليمية زاد من اهتمام الاقتصاديين بدراسة هذا المجال.
 6. انتشار حركة البحث العلمي في القرن العشرين.
- وقد تميزت دراسات هذه الفترة بالخصائص التالية:

- اهتمامها بالمعالجات التطبيقية والميدانية لتوكيد العلاقة بين النشاطات التعليمية والنشاطات الاقتصادية
- التوجه للمعالجات التفصيلية في المجالات المتنوعة والمحددة من جوانب النشاطات التعليمية رغبة في التوصل لنتائج محددة ولتحقيق التكامل.
- نشاطات التربويين المتزايدة في المجالات الاقتصادية التعليمية.
- اعتماد الدراسات الاقتصادية في التعليم على ادوات واساليب البحث المتطورة.
- نتائج البحوث التي تم إجرائها كانت موضع تشكيك نتيجة لابتعادها عن واقع وخاصة النشاطات التربوية.

المرحلة الثالثة

شهدت هذه الفترة ركود نسبي في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم، لكون الدراسات كانت لرغبة البلدان المختلفة لمعرفة العلاقات المتبادلة رغبة في تحقيق التنمية الشاملة فكان اعتماد الباحثين على معايير ونماذج مشتقة من الناحية الانتاجية دون تكييفها مع الطبيعة التربوية.

مفهوم اقتصاديات التعليم

اقتصاديات التعليم economics of education أو اقتصاد التعليم أو اقتصاد التربية والتعليم فرع من فروع علم الاقتصاد يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم، وكذلك تدريب العاملين في أثناء الخدمة والقوى البشرية المتعطلة والباحثة عن عمل. ويهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

الشكل (1-1) اقتصاديات التعليم بين المهنية والاحترافية



تعريفات أخرى لاقتصاديات التعليم

إن مصطلح اقتصاديات التعليم يحتوي على شقين، الشق الأول هو الاقتصاد والآخر هو التعليم، فالإقتصاد باللغة هو: مصدر اقتصد، ويأتي بمعنى الادخار وعدم التبذير، والاقتصاد هو من مظاهر الإنتاج والتوزيع والتصدير في الدول.

يعرف الاقتصاد بأنه: دراسة انتاج وتوزيع جميع الموارد النادرة من سلع أو خدمات غير ملموسة.

ويعرف أيضا بأنه: علم من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولاتهم على توزيع الموارد النادرة ذات الاستخدامات والاستعمالات البديلة بين الأهداف العديدة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق اجراء عمليات المبادلة في السوق.

أما التعليم لغة، هو مصدر علم، وعلم تعليمًا فهو معلم والتعليم بمعنى التفهيم أو التدريب.

والتعليم اصطلاحاً: توجيه عملية التعلم، وتحفيز للمتعلم واستثمار لقواه الفكرية والعقلية والجسدية، وتهيئة الظروف له لحدوث التعلم بكافة اشكاله.

وتعرف الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم بأنه: عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة، بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف.

وهنا نستعرض تعريفات أخرى لاقتصاديات التعليم المتباينة في منشأها والمتداخلة في مقاصدها:

1. يعرف اقتصاديات التعليم على أنه: دراسة لكيفية اختيار الأفراد والمجتمع، باستخدام المال أو بدون استخدامه وتوظيف الموارد النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب، وتنمية المهارات والمعرفة والسلوكيات والأخلاق عن طريق التعليم الرسمي، وتوزيعها في الحال أو في المستقبل بين الأفراد والجماعات في المجتمع.

2. ويعرف أيضا على أنه: ذلك العلم الذي يبحث في التعليم من حيث التمويل والنفقات والعوائد والكفاءة الإنتاجية ودور العلم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

3. وكذلك يعرف بأنه: علم يدرس أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشرياً وتكنولوجيا وزمنياً، من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب في المجتمع التي يعيشون بها في الحاضر والمستقبل، لتحقيق أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين.

4. وعرفه آخرون على أنه: أحد فروع علم الاقتصاد الذي يسعى لتطبيق الفكر الاقتصادي على التربية والتعليم بهدف ترشيد الانفاق على التعليم واعداد الكوادر البشرية ذات الكفاءة والجودة بأقل كلفة ممكنة، وقياس مساهمة التعليم والتربية والتدريب في تنمية الاقتصاد.

5. وعرفته وزارة التعليم بأنه: دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية لإنتاج مختلف أنواع التدريب وتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتماداً على التعليم خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل.

ومع أن الناحية الاقتصادية للتربية والتعليم كان لها شأن في إعداد الأهل أبناءهم للقيام بالأعمال التي كانوا يزاولونها ويتوارثونها فإن هذه الناحية لم تكن موضوعاً لبحث علمي منفصل. ثم جاءت كتابات عدد من أنصار المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) تؤكد دور التعليم والتدريب والتخصص في العمل في زيادة الإنتاجية [ر] أو

تحقيق النمو. وفي النصف الأول من القرن العشرين برزت في كتابات الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه Jean Fourastié والاقتصادي السوفييتي ستروميلين Strumilin العلاقة بين مستوى تعليم القوة العاملة وإنتاجيتها، إضافة إلى العلاقة بين تكاليف التعليم ومردوده. وفي الستينات من القرن العشرين برز الاهتمام باقتصاديات التربية والتعليم على أيدي عدد كبير من الاقتصاديين في أوربة والولايات المتحدة مما مهد لظهور فرع جديد في العلوم الاقتصادية يتناول، بمنهج علمي، دراسة العلاقة بين تكاليف التعليم والإنفاق عليه من جهة والمردود الذي يترتب عليه، على مستوى دخل الفرد المتلقي للتعليم وكذلك على الدخل القومي، من جهة أخرى. وهكذا بدأت الاتجاهات الجديدة في علم الاقتصاد تتناول دور التعليم في تكوين الدخل ودور الاستثمارات في التربية في تكوين رأس المال البشري إضافة إلى تصنيف الإنفاق على التربية بين الإنتاجي والاستهلاكي، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم وإنتاجيته. ولقد توسع بعض الاقتصاديين في ضرورة تخطيط التعليم وربطه بتأهيل القوة العاملة اللازمة للاقتصاد الوطني وتكييف بنية التعليم ومضمون المناهج مع متطلبات الاقتصاد. (أنطون رحمة، 2001)

أهمية اقتصاديات التعليم

يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروع علم الاقتصاد العام، حيث بدأ الاهتمام به كعلم من قبل علماء الاقتصاد البحث في الماديات (ثم بدأ علماء التربية بالبحث في الجوانب الاجتماعية والنفسية والتربوية المتعلقة بهذا العلم، فنتج علم اقتصاديات التعليم كثمرة (جهود متفاعلة بين علماء الاقتصاد والتربية والتعليم).

1. تبرز الحاجة لعلم اقتصاديات التعليم من خلال بعض الأسباب التي زادت في أهمية علم اقتصاديات التعليم: تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدر لأداء المهام التعليمية وإنجاز أهدافه، وما يعترضه من ترشيد تلك النفقات واستثمارها لتحقيق أقصى المنافع.
2. اعتبار التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى وله عائد اقتصادي فضلا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية وتحقيق أكبر عائد مادي من الاستثمار.
3. تصاعد الطلب الاجتماعي على مختلف أنواع التعليم والتدريب بسبب الزيادة السكانية المقترنة بحاجات العيش والعمل في الحياة وما يستلزم ذلك من توفير الإمكانيات للتوسع في التعليم.
4. يمكن مفهوم علم اقتصاديات التعليم حكومات الدول والمسؤولين عن التعليم من توزيع مخصصات التعليم والموارد الأخرى على أنواع التعليم والأوجه المختلفة للاستخدام تبعا لأهميتها والتدقيق في الصرف.
5. ظهور نظم تعليمية متخصصة بأساليب متطورة تستدعي التسلح بالنظرة الاقتصادية لتطوير أكثرها ملاءمة ومردودا وأقلها كلفة للوصول إلى أعلى ربح بأقل التكاليف.

6. يساهم في توضيح عدد من المفاهيم والحقائق والممارسات الاقتصادية في الميدان وتطويعها للعمل التربوي التعليمي الفكري والمعرفي.
7. يتوجب على القائمين على التعليم بوضع سياسات التعليم وخطته وبرامجه ومشاريعه بالاستعانة بالنظريات والقواعد الاقتصادية.
8. يظهر الجهد التعليمي لأي بلد بمقدار ما تخصصه الدولة من ميزانيتها من أجل التعليم
9. يسمح باستشراف المستقبل في التعليم في ضوء الموارد اللازمة للتعليم والبحث عن مصادر تمويل جديدة.

أهداف اقتصاديات التعليم

أخذ الاهتمام بالتعليم وأهدافه في القرن الحادي والعشرين اتجاه جديد يتمثل في المزيد من دراسة الوظيفة الاقتصادية للتعليم بجانب العناية بالوظائف الخلقية والثقافية والتعليمية. وبذلك أصبحت اقتصاديات التعليم Economics of Education لها أهدافها العامة والخاصة حيث تمثل أحد الموضوعات الرئيسة في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علوم التعليم وأصبح هذا الاهتمام بالتعليم وأهدافه يمثل موضوع دراسة قائم بحد ذاته، بل وأصبح تخصص يجمع بين علم التربية والتعليم وعلم الاقتصاد.

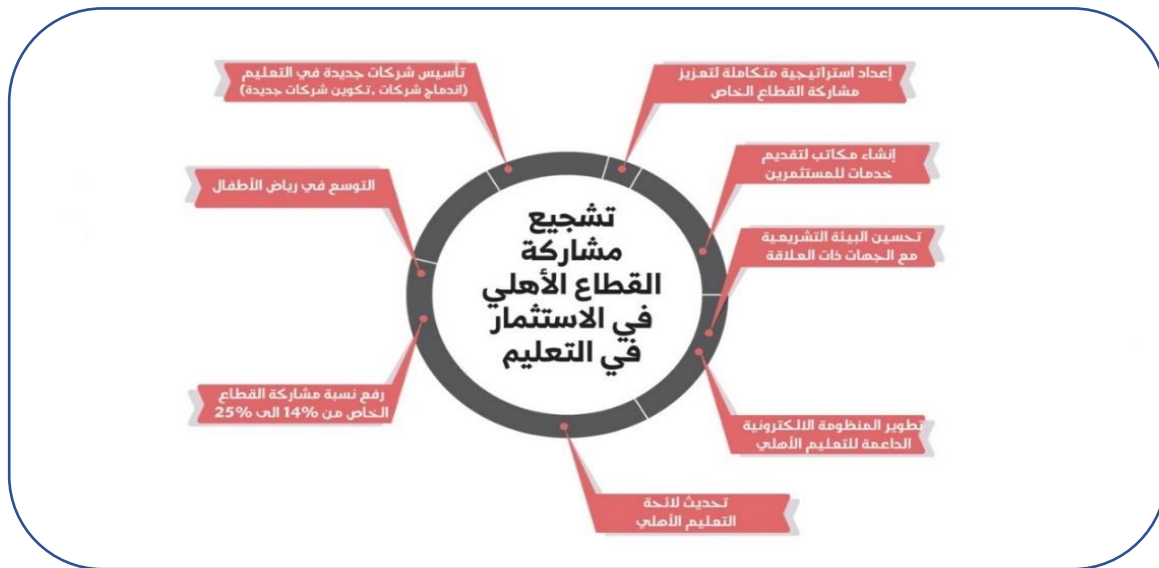
وبالرجوع إلى العديد من الدراسات والمراجع نجد أن عناية الاقتصاديين الخاصة بالتعليم وبدراسة آثاره الاقتصادية ترجع إلى أهداف وعوامل متعددة كان من أهمها دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث أثبتت الأبحاث المتعددة أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا Investment للموارد البشرية بجانب كونه يمثل خدمة استهلاكية.

ومن أهم الأهداف التي يسعى علم اقتصاديات التعليم لتحقيقها هي:

1. رفع مستوى الكفاية الاقتصادية للتعليم، وذلك من خلال التوظيف الأمثل للإمكانات وزيادة الموارد المخصصة للتعليم لضمان الجودة.
2. إيجاد مستثمرين فاعلين يدخلون كشركاء مع ما تتبناه الدولة من مشاريع ومصاريف في المجال التعليمي.
3. التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية والسياسات التربوية، والتي تسعى لتحقيق اقتصاد استثماري جيد.
4. تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة الفعالة في كافة المشاريع التربوية التعليمية التي تتبناها الدولة في الاستثمار في مجال التعليم.
5. نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهوماً وعملاً في كافة أجهزة الوزارة والتوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار التربوي.
6. ضرورة الاهتمام بتوفير برامج تثقيفية وتدريبية تعزز ثقافة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم والتدريب.

7. العمل على تفعيل مراكز الأبحاث والتطوير في المؤسسات التعليمية وتشجيع الإبداع والابتكار والاستفادة من تجارب الدول المتوازنة في اقتصاديات التعليم لديها.
8. السعي لتقدير الاحتياجات من القوى العاملة في سوق العمل والعمل على مواءمتها مع الحاجات التعليمية.

(1-2) التعليم وأهميته في بناء المجتمعات



نظريات اقتصاديات التعليم

طور غاري بيكر (1930-2014)، في مسيرة مهنية لامعة وغزيرة الإنتاج، ما أطلق عليه لاحقاً "النهج الاقتصادي للسلوك البشري". كان أحد أهم محاور هذا الجهد هو ذلك الذي ركز على رأس المال البشري، وشغل جزءاً كبيراً من حياته المهنية، خاصة في سنواته الأولى. سنركز في هذه المقالة على نظرية بيكر عن رأس المال البشري. سوف نحاول استكشاف نشأة النظرية وأهم محاورها وتطبيقاتها.

نشأة نظرية رأس المال البشري

إن فكرة أن التعليم يمكن أن يوفر فوائد، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية، هي بالتأكيد فكرة قديمة. ومع ذلك، فإن استخدام الاستعارات مثل رأس المال البشري أو الثروة البشرية لتصوير الآثار الاقتصادية للتعليم والتدريب بدأ فقط في التطور إلى برنامج بحث متماسك بحلول أواخر الخمسينيات. اعتبر معظم الاقتصاديين قبل الحرب العالمية الثانية تقليدياً أن فوائد التعليم تتركز على المستوى السياسي والأخلاقي بدلاً من المستوى الاقتصادي، وكانوا يميلون إلى تجاهل دور التعليم في تحليلاتهم.

في سنوات ما بعد الحرب، ظهرت هناك علامات على زيادة الإلمام برأس المال البشري والقيمة الاقتصادية للتعليم بين الاقتصاديين الأكاديميين. وتعود أصول نظرية رأس المال البشري إلى نظرية التطور الاقتصادي الكلي، ففي الخمسينات تضمنت العوامل الأساسية للإنتاج الأرض والعمل ورأس المال المادي والإدارة، ومع ذلك في الستينات واجه علماء الاقتصاد صعوبة كبيرة في تفسير نمو اقتصاد الولايات المتحدة بناء على العوامل المذكورة أعلاه الخاصة بالإنتاج، ثم جاءت أفكار بيكر وزملائه المتعلقة بالفرضية السائدة التي تشير إلى أن نمو رأس المال المادي يسهم في النجاح الاقتصادي، وتقوم الفرضية الأساسية لنظرية رأس المال البشري على أن القدرات التعليمية للأشخاص قيمة قابلة للمقارنة مع الموارد الأخرى المتضمنة في الخدمات المؤسسية.

في 1964، نشر جاري بيكر كتابه بعنوان رأس المال البشري، وقدم فيه صورة شاملة لما أصبح يعرف بنظرية رأس المال البشري. وعرف بيكر رأس المال البشري بأنه "الأنشطة التي تؤثر على الدخل النقدي والنفسي في المستقبل من خلال زيادة الموارد لدى الناس" (بيكر، 1994)، وأشكالها الرئيسية كانت التعليم والتدريب أثناء العمل. ومنذ أن تم تقديم المفهوم الأصلي بواسطة جاري بيكر. تطورت نظرية برأس المال البشري بشكل كبير.

أهمية نظرية رأس المال البشري

تشرح نظرية رأس المال البشري نمط أرباح حياة الأفراد وبشكل عام، يكون نمط أرباح الأفراد من النوع الذي يبدأ منخفضاً (عندما يكون الفرد صغيراً) ويزداد مع تقدم العمر (بيكر 1975، ص 43)، على الرغم من أن الأرباح تميل إلى الانخفاض إلى حد ما مع اقتراب الأفراد من التقاعد. تنص نظرية رأس المال البشري على أن الأرباح تبدأ منخفضة عندما يكون الشباب صغاراً لأن الشباب هم أكثر عرضة للاستثمار في رأس المال البشري وسيتعين عليهم التحلي عن الأرباح أثناء استثمارهم. من المرجح أن يستثمر الشباب في رأس المال البشري أكثر من كبار السن لأن لديهم حياة مهنية متبقية أطول للاستفادة من استثماراتهم وأموالهم الضائعة - وبالتالي فإن تكاليف الاستثمار ستكون أقل. ثم تزداد الأرباح بسرعة مع تقدم العمر مع اكتساب مهارات جديدة. أخيراً،

مع تقدم العمال في السن، تنقص وتيرة استثمار رأس المال البشري وبالتالي تتباطأ الإنتاجية، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو الأرباح. في نهاية الحياة العملية للفرد، قد تكون المهارات قد انخفضت، نتيجة لنقص الاستثمار المستمر في رأس المال البشري والشيخوخة. يساهم هذا الاستهلاك في تراجع متوسط الدخل بالقرب من سن التقاعد. (Ehrenberg & Smith , 2016)

تكمُن أهمية نظرية رأس المال البشري في المؤسسات في أن الشخص الذي يستثمر في التعليم والتدريب يزداد لديه المستوى المهاري ويكون أكثر إنتاجية من الأشخاص ذوي المستوى المهاري الأقل لذا يستطيع تحقيق المكاسب العليا نتيجة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يشير بيكر إلى أن " التعليم يزيد المكاسب والإنتاجية بشكل أساسي بواسطة توفير الدور الهام في تنمية العاملين الحاليين، وتدعم نظرية رأس المال البشري الفكرة المتعلقة بأنه يمكن تنمية المعارف والمهارات لدى العاملين من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والتعلم."

النقد الموجه لنظرية رأس المال البشري

على الرغم من المساهمات الكبيرة لنظرية رأس المال البشري في التفكير المؤسسي المعاصر لإدارة أفراد المؤسسة، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت للنظرية ومنها أن التعليم والمكاسب في نظرية رأس المال البشري تتجاهل دور خبرة العامل، حيث لم تتطرق النظرية لقياس الخبرة على الرغم من أهميتها بالنسبة للمؤسسة والتي تلعب دور هام في اختيار وتعيين العامل، كما يمثل مفهوم القدرة من منظور بيكر مؤسس نظرية رأس المال البشري مشكلة مستمرة، حيث يشير العديد من الباحثين إلى إمكانية استبدال التأثير السببي المزعوم للتعليم على المكاسب المؤسسية بالقدرة بدلاً من المهارات التي تعزز الإنتاجية المكتسبة من خلال المؤسسات التعليمية، كما أن بيكر تجاهل أي تعليم أو تدريب غير منظم بشكل رسمي أو يتطلب استثمار مالي، حيث ركز بشكل كبير على الاستثمارات في التدريب الرسمي العام والخاص، وتجاهل دور التعلم والتدريب غير الرسمي، حيث يقوم التعلم والتدريب غير الرسمي على التعلم من التجارب العملية.

وقد تمحورت معظم الانتقادات حول اسم النظرية، إذ كانت تسمية "رأس المال البشري" تشكل موضع خلاف كبير للغاية. لكن محتواها لم يكن أقل انتقاداً من التسمية، حيث واجهت فكرة أن موضوعاً مثل التعليم يمكن تحليله من منظور اقتصادي شكاً كبيراً بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين. علاوة على ذلك، أدى ارتباط بيكر باقتصاديات شيكاغو أيضاً إلى انتقادات، حيث كان يُنظر إلى ذلك على أنه طريقة غير مباشرة لإضعاف المبررات غير الاقتصادية التي تدعم التعليم وتبني وجهات نظر صديقة للسوق في مجال مهم من السياسة الاجتماعية.

وهكذا نستخلص أن رأس المال البشري يدعم قيمة للإنسان الذي يجب عليه دائماً توفير مجموعة عامة من الخصائص الأساسية من أجل العمل كمورد اقتصادي. لا يمكن مواجهة نظرية إدارة رأس المال البشري بالرفض المطلق. عند تحليل نظرية رأس المال البشري من منظور اقتصادي بحت، قد يبدو للكثير أنها إلى حد ما غير إنسانية لكن أصبحت المنظمات الاقتصادية وغير الاقتصادية اليوم تدرك أنه باستخدام إدارة رأس المال البشري، يمكنها خلق ثقافة عمل صحية تشجع الموظفين على تطوير مواهبهم وتجميعها معاً.

من جهة ثانية، يمكن لممارسة إدارة رأس المال البشري السليمة أن تبني ثقة العملاء، وثقة الموظف بنفسه (من خلال إعادة تأكيد مواهبه وتقديره لذاته داخل المنظمة)، وبالتالي، شعور متزايد بالولاء والتفاني في نتائج الشركة ككل. إذا شعر الموظفون بالتقدير، فإن الموظفين سيقدرّون ويضيفون قيمة لمنظمتهم من خلال التدريب المعزز للأداء وإدارة رأس المال البشري العملية، يكون الموظفون مجهزين بشكل أفضل لاتخاذ قرارات مستقلة بشأن الثروة الجماعية ونجاح الأعمال ككل.

نظرية الإشارة

نظرية الإشارة في اقتصاديات التعليم تفسر كيف تُستخدم المؤهلات التعليمية كإشارات لمهارات وكفاءة الأفراد في سوق العمل.

نظرية الإشارة، التي طورها مايكل سبنس في أوائل السبعينيات، تركز على كيفية نقل المعلومات بين طرفين في ظل عدم تناسق المعلومات، حيث يقوم "المرسل" بإرسال إشارة يمكن ملاحظتها ومكلفة أو صعبة التزييف للطرف الآخر "المتلقي" لتوضيح قدراته أو جودة منتجه أو خدماته. في سياق سوق العمل، تُعد الشهادات التعليمية أو الخبرات العملية إشارات تعكس إنتاجية وكفاءة المرشح، حتى لو لم يكن صاحب العمل قادراً على تقييم المهارات مباشرة .

تطبيق النظرية في التعليم

في اقتصاديات التعليم، تُستخدم نظرية الإشارة لتفسير العلاقة بين المستوى التعليمي للفرد وفرصه في سوق العمل. فالحصول على شهادة من جامعة مرموقة، على سبيل المثال، يُعتبر إشارة إلى قدرة الفرد على التعلم والانضباط والمهارات التحليلية، مما يزيد من فرصه في الحصول على وظائف أفضل وأجور أعلى. هذه الإشارات تساعد أصحاب العمل على التمييز بين المتقدمين وتقليل عدم اليقين حول إنتاجيتهم المستقبلية .

العلاقة مع اقتصاديات التعليم

اقتصاديات التعليم تهتم بتحليل العائد الاقتصادي للتعليم من حيث التكلفة والإنتاجية، وتعتبر التعليم استثماراً في رأس المال البشري للفرد والمجتمع. نظرية الإشارة تكمل هذا التحليل من خلال توضيح كيف يمكن للمؤهلات

التعليمية أن تعكس جودة رأس المال البشري، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية مثل التوظيف، الأجور، والاستثمار في التعليم .

أمثلة عملية:

1. سوق العمل: الشهادات الجامعية أو الدورات المتخصصة تعمل كإشارات لمهارات المتقدمين.
2. التمويل التعليمي: يمكن للمؤسسات التعليمية استخدام برامج معتمدة لإرسال إشارات عن جودة التعليم المقدم.
3. سياسات التعليم: الحكومات قد تشجع على التعليم العالي لضمان إشارات واضحة عن كفاءة القوى العاملة المستقبلية.

باختصار، نظرية الإشارة تربط بين التعليم وسوق العمل، حيث تعمل المؤهلات التعليمية كأدوات لتقليل عدم اليقين حول مهارات الأفراد، وتساعد في تحسين كفاءة سوق العمل وزيادة العائد الاقتصادي للتعليم.

نظرية النمو الداخلي

نظرية النمو الداخلي في اقتصاديات التعليم تركز على أهمية رأس المال البشري والابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي. التعليم يُعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في تطوير المهارات والكفاءات اللازمة للابتكار والنمو. الاستثمار في التعليم يعزز من إنتاجية الأفراد، مما يساهم في تحسين الإنتاجية الاقتصادية. كما أن الابتكار في التعليم يُعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، حيث يُمكن أن يؤدي إلى تطوير أشكال جديدة من التكنولوجيا ووسائل الإنتاج الفعالة.

نظرية العدالة التعليمية

نظرية العدالة التعليمية تركز على توفير فرص متساوية للجميع في الحصول على التعليم والتطور الشخصي والمهني. تتضمن هذه النظرية توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتحقيق ذلك، وتوفير الدعم اللازم للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم. يمكن تطبيق نظرية العدالة التعليمية على النظام التعليمي من خلال تحسين الجودة التعليمية وتوفير فرص متساوية للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة، لتحقيق التعليم الشامل والمستدام.

تكلفة التعليم

تشمل تكلفة التعليم عدة عناصر، من أبرزها:

- التكلفة المباشرة: كرسوم الدراسة، الكتب، النقل، والمصاريف المدرسية الأخرى.

- التكلفة غير المباشرة: كفقدان الدخل نتيجة الوقت المستغرق في الدراسة بدلاً من العمل، إضافة إلى التكاليف الاجتماعية والفرص البديلة.

وفي تحليل اقتصاديات التعليم، يجب مراعاة كل هذه التكاليف لتقدير دقيق للعائد الاستثماري الحقيقي من التعليم. كما أن الاستثمار في التعليم يشبه زراعة بذور غابة المستقبل. إنه التزام يتطلب الصبر والرعاية والرؤية للنمو على المدى الطويل. إن المكاسب التي تدفعها لا تقتصر على شكل النجاح الفردي فحسب، بل تشمل أيضاً التقدم الجماعي للمجتمع. وهنا، نتمتع في الطبيعة المتعددة الأوجه لهذا الاستثمار، ونستكشف أبعاده والآثار المترتبة عليه.

1. الآثار الاقتصادية: كل دولار يتم إنفاقه على التعليم لديه القدرة على زيادة الرخاء الاقتصادي للأمة. على سبيل المثال، تشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن كل عام إضافي من التعليم يمكن أن يعزز دخل الشخص بنسبة 10% ويرفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 0.37%.
 2. الفوائد الاجتماعية: إلى جانب الاقتصاد، يعزز التعليم الفوائد الاجتماعية مثل خفض معدلات الجريمة وتحسين الصحة العامة. وجدت دراسة أجرتها المجلة الأمريكية للصحة العامة أن خريجي المدارس الثانوية أقل عرضة للانخراط في أنشطة إجرامية مقارنة بأولئك الذين لا يحملون شهادة جامعية، مما يسلط الضوء على القيمة المجتمعية للتحصيل التعليمي.
 3. التنمية الشخصية: على المستوى الشخصي، يزود التعليم الأفراد بمهارات التفكير النقدي والشعور بالتمكين. ولنأخذ على سبيل المثال مالالا يوسفزاي، التي لم يؤدي سعيها إلى التعليم في ظل أصعب الظروف إلى تغيير حياتها فحسب، بل ألهم أيضاً حركة عالمية لتعليم الفتيات.
 4. التقدم التكنولوجي: في عالم التكنولوجيا، تكون العقول المتعلمة في طليعة الابتكار. ولنتأمل هنا قصة جان كوم، الذي انتقل من بداية متواضعة إلى تأسيس تطبيق WhatsApp، الأعجوبة التكنولوجية التي أحدثت ثورة في مجال الاتصالات، وكان كل ذلك مدعوماً بتعليمه في علوم الكمبيوتر.
 5. الإثراء الثقافي: يعمل التعليم أيضاً كجسر بين الثقافات، ويعزز التفاهم والتسامح. وكانت برامج التبادل مثل منحة فولبرايت فعالة في هذا الصدد، حيث عززت الحوار بين الثقافات وإثراء المجتمع العالمي.
- إن الاستثمار في التعليم هو مسعى معقد، ولكنه ذو تأثير عميق. إنها حافز للتحويل الشخصي والمجتمعي، ولها القدرة على إعادة تشكيل الاقتصادات والمجتمعات والحياة في جميع أنحاء العالم. وتوضح الأمثلة المقدمة العوائد الملموسة وغير الملموسة لهذا الاستثمار، وترسم صورة لتأثيره الواسع.

ارتفاع تكلفة الكلية

في السنوات الأخيرة، ارتفع مسار نفقات الكلية، مما يمثل تحديًا هائلًا للطلاب والعائلات على حد سواء. وهذا العبء المالي ليس مجرد انعكاس للتضخم، بل يتأثر بمجموعة من العوامل التي تتجاوز اقتصاديات العرض والطلب الأساسية. إن الآثار المترتبة على هذا الاتجاه بعيدة المدى، حيث تؤثر على القرارات المتعلقة بالتعليم العالي وتشكل المشهد الاجتماعي والاقتصادي للمستقبل.

1. التكاليف الإدارية: يمكن أن يُعزى جزء كبير من ارتفاع الرسوم الدراسية إلى النفقات الإدارية المتزايدة. وقد شهدت الجامعات انتشاراً للوظائف غير التعليمية، والتي، في حين تعمل على تعزيز الخدمات الطلابية، فإنها تساهم أيضاً في التكلفة الإجمالية.
2. التمويل الحكومي: اعتمدت المؤسسات العامة تاريخياً على التمويل الحكومي لتعويض التكاليف. ومع ذلك، فقد تضاءل هذا الدعم، مما أدى إلى تحويل المسؤولية المالية إلى الطلاب.
3. التكنولوجيا والبنية التحتية: لكي تظل الكليات قادرة على المنافسة وتوفر تعليمًا عالي الجودة، تستثمر الكليات بكثافة في التقدم التكنولوجي ومرافق الحرم الجامعي، وهو ما ينعكس في الرسوم الدراسية.
4. المساعدات المالية: غالبًا ما يتم تخفيف الارتفاع في أسعار الملصقات من خلال حزم المساعدات المالية. ومع ذلك، فإن الفجوة بين التكلفة المعلن عنها والتكلفة الفعلية التي يدفعها الطلاب يمكن أن تخلق ارتباكًا وعدم يقين.
5. ديناميكيات السوق: أدت القيمة المتصورة للشهادة الجامعية إلى زيادة الطلب، مما يسمح للمؤسسات برفع الأسعار دون خسارة المتقدمين.

ويرسم التفاعل بين هذه العناصر صورة معقدة للوضع الحالي للقدرة على تحمل تكاليف الدراسة الجامعية. مع تطور المشهد، من الضروري للطلاب المحتملين التنقل في هذه التضاريس بفهم شامل للعوامل الأساسية المؤثرة.

تحليل مقارنة للتكاليف

عند تقييم الآثار المالية المترتبة على الخيارات التعليمية، يصبح الانقسام بين المؤسسات العامة والخاصة عاملاً محورياً للعديد من الأسر. ويتوقف التمييز في كثير من الأحيان على مصدر التمويل، حيث يتم تمويل المدارس العامة في المقام الأول من خلال المخصصات الحكومية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الرسوم الدراسية للمقيمين. وفي المقابل، تعتمد المؤسسات الخاصة بشكل كبير على الرسوم الدراسية والمساهمات الخاصة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحضور. ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الثنائي يكذب مدى تعقيد النفقات الفعلية التي يتكبدها الطلاب وأسرهم.

1. الرسوم الدراسية: قد تقدم الجامعات العامة معدلات رسوم دراسية أقل للطلاب بسبب الإعانات الحكومية، في حين أن الكليات الخاصة، غير المقيدة بتمويل الدولة، غالبًا ما تفرض رسومًا أعلى في جميع المجالات. على سبيل المثال، يبلغ متوسط الرسوم الدراسية السنوية في كلية عامة مدتها أربع سنوات لطلاب حوالي 10,000 دولار، مقارنة بـ 35,000 دولار في المؤسسات الخاصة.
2. المساعدات المالية: غالبًا ما تمتلك الكليات الخاصة هبات أكبر، والتي يمكن ترجمتها إلى حزم مساعدات مالية سخية. وبالتالي فإن السعر الصافي بعد المساعدة قد يكون مماثلاً أو حتى أقل في المؤسسات الخاصة بالنسبة لبعض الطلاب.
3. التكاليف الإضافية: بخلاف الرسوم الدراسية، يمكن أن تختلف التكاليف مثل الإقامة والطعام والرسوم بشكل كبير. قد تقدم الجامعات العامة خيارات سكن داخل الحرم الجامعي بأسعار معقولة، في حين قد توفر الكليات الخاصة وسائل الراحة التي تساهم في ارتفاع التكاليف الإجمالية.
4. القيمة طويلة المدى: ينبغي أيضًا أخذ عائد الاستثمار في الاعتبار. قد يتمكن خريجو المؤسسات الخاصة المرموقة من الوصول إلى شبكات وظيفية أوسع وربما أرباح أعلى، مما يمكن أن يعوض التكاليف الأولية.
5. النتائج: يمكن أن تؤثر النتائج التعليمية، مثل معدلات التخرج والوقت اللازم لإكمال الدرجة العلمية، على إجمالي التكاليف. قد يكون لدى المؤسسات العامة معدلات تخرج أقل لمدة أربع سنوات، مما يؤدي إلى سنوات إضافية من الرسوم الدراسية وفقدان الأرباح.

في جوهر الأمر، لا يقتصر القرار بين التعليم العام والخاص على السعر فحسب، بل يتضمن تحليلًا دقيقًا للقيمة والنتائج والظروف الشخصية. على سبيل المثال، قد يؤدي الالتحاق بجامعة عامة كطالب في بعض الأحيان إلى منافسة تكاليف الكليات الخاصة، في حين أن المنح الدراسية في مؤسسة خاصة قد تقلل النفقات إلى أقل من تكلفة الخيار العام. وفي نهاية المطاف، فإن تكلفة التعليم هي قضية متعددة الأوجه تمتد إلى ما هو أبعد من المقارنات البسيطة بين القطاعين العام والخاص.

ما وراء الرسوم الدراسية

عند النظر في الالتزام المالي لمتابعة التعليم العالي، يركز الكثيرون فقط على الرقم الرئيسي: الرسوم الدراسية. ومع ذلك، هذا مجرد غيض من فيض. يمكن أن يتراكم عدد لا يحصى من التكاليف الأقل وضوحًا، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى مفاجأة الطلاب والعائلات. هذه النفقات متعددة الأوجه ويمكن أن تختلف بشكل كبير اعتمادًا على عوامل مثل الموقع واختيار المؤسسة والظروف الشخصية. لفهم نطاق الاعتبارات المالية الذي يجب على المرء الاستعداد له بشكل كامل، من الضروري التعمق في هذه الجوانب التي غالبًا ما يتم تجاهلها.

1. نفقات الإقامة والمعيشة: سواء كان السكن داخل الحرم الجامعي أو شقة خارج الحرم الجامعي، فإن تكلفة الإقامة تمثل جزءًا كبيرًا من الميزانية. تتزايد المرافق ومحلات البقالة وغيرها من الضروريات المنزلية بسرعة. على سبيل المثال، قد ينفق الطالب الذي يعيش في مدينة كبرى مثل نيويورك ما يزيد عن 1000 دولار شهريًا على الإيجار وحده.
2. الكتب واللوازم: يمكن أن تكون مواد الدورة التدريبية باهظة الثمن بشكل مدهش، حيث تكلف الكتب المدرسية المتخصصة في كثير من الأحيان مئات الدولارات لكل منها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تفرض رسوم المختبر أو اللوازم الفنية أو الأجهزة الإلكترونية الخاصة بدورات معينة عبئًا ماليًا كبيرًا.
3. المواصلات: الوصول من وإلى الحرم الجامعي ليس مجانيًا. سواء كان الأمر يتعلق بتذكرة حافلة، أو أموال الغاز، أو رحلة طيران إلى المنزل أثناء فترات الراحة، فإن وسائل النقل يمكن أن تستنزف ميزانية الفرد. لنأخذ على سبيل المثال طالبًا ينفق 150 دولارًا شهريًا على بطاقة العبور - على مدار عام، يصل هذا المبلغ إلى 1800 دولار.
4. التأمين الصحي والتكاليف الطبية: تطلب العديد من المؤسسات من الطلاب الحصول على تأمين صحي، وهو ما يمكن أن يمثل تكلفة إضافية إذا لم تكن الخطة العائلية خيارًا متاحًا. يمكن أن تكون النفقات الشخصية للرعاية الطبية، حتى مع التأمين، كبيرة.
5. النفقات الشخصية وأوقات الفراغ: من المهم مراعاة النفقات الشخصية مثل الملابس وفواتير الهاتف المحمول والأنشطة الترفيهية. يمكن أن تختلف هذه التكاليف بشكل كبير ولكنها جزء لا يتجزأ من تجربة الكلية.
6. تكاليف الفرصة البديلة: غالبًا ما يتم تجاهل تكاليف الفرصة البديلة، وهي تمثل الدخل الذي يخسره المرء أثناء الدراسة. على سبيل المثال، قد يفقد الطالب راتبًا بدوام كامل، والذي قد يصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات سنويًا.

ومن خلال النظر في هذه النفقات الخفية، يمكن للطلاب المحتملين وأسرهم وضع ميزانية أكثر دقة وشمولاً، مما يضمن عدم تعطيل المفاجآت المالية للرحلة التعليمية.

خيارات تقليل تكلفة التعليم

إن فهم السبل المالية المتاحة لتمويل تعليم الفرد أمر بالغ الأهمية، خاصة مع استمرار ارتفاع تكلفة الحصول على الدرجة العلمية. غالبًا ما يجد الطلاب وأسرهم أنفسهم على مفترق طرق، حيث يوازنون بين فوائد التعليم العالي وتكاليفه الكبيرة. وهنا تظهر المساعدات المالية والمنح الدراسية كموارد حيوية، حيث توفر شريان الحياة لأولئك الذين يطمحون إلى التقدم أكاديميًا دون عبء الديون التي لا يمكن التغلب عليها.

1. المنح والمنح الدراسية: على عكس القروض، لا تتطلب المنح والمنح الدراسية السداد، مما يجعلها أكثر أشكال المساعدة المالية المطلوبة. ويمكن أن تكون قائمة على الجدارة، أو على أساس الاحتياجات، أو على أساس ديموغرافي محدد، مما يوفر الفرص لمجموعة متنوعة من المتقدمين. على سبيل المثال، يتم منح Pell Grant، وهي منحة فيدرالية، على أساس الحاجة المالية ولا يلزم سدادها.
 2. برامج العمل والدراسة: تتيح هذه البرامج للطلاب العمل بدوام جزئي أثناء التحاقهم بالمدرسة، وكسب المال الذي يمكن استخدامه في الرسوم الدراسية والنفقات الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك برنامج العمل والدراسة الفيدرالي، الذي يوفر الأموال للعمل بدوام جزئي لمساعدة الطلاب المحتاجين على تمويل تكاليف التعليم ما بعد الثانوي.
 3. قروض الطلاب: تقدم قروض الطلاب الفيدرالية عادةً أسعار فائدة أقل وخيارات سداد أكثر مرونة من القروض الخاصة. يُعد القرض المدعوم المباشر مفيديًا بشكل خاص للطلاب الجامعيين المؤهلين، حيث تدفع الحكومة الفائدة أثناء وجود الطالب في المدرسة وخلال فترات التأجيل.
 4. المساعدة العسكرية: بالنسبة لأولئك الذين لديهم انتماءات عسكرية، يمكن أن تغطي خيارات مثل GI Bill الرسوم الدراسية والإسكان والكتب. يمكن لأعضاء الخدمة والمحاربين القدامى وأسرهم الاستفادة من هذه البرامج، التي تعترف بخدمتهم وتوفر دعمًا كبيرًا للمساعي التعليمية.
 5. الإعفاءات الضريبية: تقلل الإعفاءات الضريبية من مبلغ ضريبة الدخل المستحقة عليك. يسمح الائتمان الضريبي للفرصة الأمريكية، على سبيل المثال، بحد أقصى للائتمان السنوي يبلغ 2500 دولار لكل طالب خلال السنوات الأربع الأولى من التعليم ما بعد الثانوي.
 6. حسابات التوفير التعليمية: هذه الحسابات، مثل خطة 529، هي خطط ادخار ذات امتيازات ضريبية مصممة لتشجيع الادخار لتغطية تكاليف التعليم المستقبلية. تتمو المساهمات معفاة من الضرائب ويمكن سحبها معفاة من الضرائب لتغطية نفقات التعليم المؤهلة.
- ومن خلال استكشاف هذه الخيارات، يستطيع الطلاب بناء استراتيجية مالية تتوافق مع ظروفهم الشخصية، مما يضمن أن الاستثمار في تعليمهم يدر أرباحًا تتجاوز نطاق الفصول الدراسية.

التأثير طويل المدى على الصحة المالية

غالبًا ما يكون الشروع في التعليم العالي مرادفًا لقبول المساعدات المالية في شكل قروض للطلاب. يمكن أن يكون لهذا الالتزام الاقتصادي تداعيات دائمة على الاستقرار المالي للفرد وحرية. ولا ينبغي الاستهانة بخطورة هذا القرار، لأنه يمكن أن يؤثر على قدرة الفرد على اتخاذ خيارات مهمة في الحياة مثل شراء منزل، أو الاستثمار، أو الادخار للتقاعد.

1. نسبة الدين إلى الدخل: تعد نسبة الدين إلى الدخل للخريج عاملاً حاسماً في تحديد صحته المالية.
 2. التأثير على درجة الائتمان: يمكن أن يؤثر سداد قروض الطلاب في الوقت المناسب بشكل إيجابي على درجة الائتمان، في حين أن الانحراف أو التخلف عن السداد يمكن أن يسبب ضرراً دائماً. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي عدم سداد دفعة على قرض الطالب إلى تقليل درجة الائتمان بما يصل إلى 100 نقطة، مما يجعل الاقتراض المستقبلي أكثر تكلفة أو حتى بعيد المنال.
 3. تأخير مدخرات التقاعد: يمكن أن تؤدي ضرورة تحديد أولويات سداد القروض إلى تأخير مدخرات التقاعد.
 4. الاختيارات المهنية: قد يجبر عبء القروض الطلابية الأفراد على اختيار وظائف ذات رواتب أعلى على الوظائف المنجزة. لنأخذ حالة معلم في مدرسة عامة، اختار، على الرغم من شغفه بالتعليم، منصباً في الشركة لإدارة سداد القروض بشكل أكثر فعالية.
 5. الصحة العقلية: يمكن أن يكون للضغط المرتبط بإدارة الديون الكبيرة آثار عميقة على الصحة العقلية. تشير الأبحاث إلى أن الأفراد الذين لديهم ديون قروض طلابية عالية هم أكثر عرضة لإظهار علامات الاكتئاب والقلق.
 6. الحراك الاقتصادي: يمكن أن تعيق قروض الطلاب الحراك الاقتصادي، خاصة بالنسبة لأولئك الذين ينتمون إلى خلفيات منخفضة الدخل. إن السعي للحصول على درجات علمية متقدمة يصبح مفارقة حيث أن وسائل تحسين الوضع الاقتصادي للفرد تخلق أيضاً عائقاً أمام تحقيق ذلك.
- في حين أن القروض الطلابية يمكن أن توفر الوسائل لمتابعة التعليم العالي، فإنها تحمل معها ثقلًا يمتد إلى ما هو أبعد من يوم التخرج. من الضروري للطلاب المحتملين أن يأخذوا في الاعتبار هذه التأثيرات طويلة المدى واستكشاف جميع الخيارات المتاحة قبل الالتزام باتفاقية القرض.

تكلفة التعليم حول العالم

عند دراسة المتطلبات المالية للحصول على التعليم على مستوى العالم، يواجه المرء نسيجاً معقداً من العوامل التي تؤثر على التكلفة. وتتراوح هذه من السياسات الحكومية إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومن الموقع الجغرافي إلى الاختيار بين المؤسسات العامة والخاصة. غالباً ما يُنظر إلى الاستثمار في التعليم على أنه انعكاس لالتزام الدولة تجاه أجيالها المستقبلية، إلا أن عبء هذا الاستثمار يتباين بشكل كبير عبر الحدود.

1. التعليم العام مقابل التعليم الخاص: في العديد من البلدان، يمكن أن يكون الاختيار بين التعليم العام والخاص عاملاً رئيسياً في تحديد التكلفة. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، قد تفرض الجامعات الخاصة رسوماً دراسية تصل إلى 50000 دولار سنوياً، بينما تقدم المؤسسات العامة أسعاراً أقل، وغالباً ما تكون مدعومة من الدولة. على العكس من ذلك، في فنلندا، يتم تمويل التعليم العالي في الغالب من قبل الدولة، مما يجعله مجانياً للطلاب من الاتحاد الأوروبي.

2. الإعانات والقروض الحكومية: تقوم دول مثل ألمانيا والنرويج بتوسيع برامج الدعم الخاصة بها لتشمل الطلاب الدوليين، مما يقلل بشكل فعال من حاجز التكلفة أمام التعليم. من ناحية أخرى، في أماكن مثل المملكة المتحدة وأستراليا، يعتمد الطلاب غالبًا على القروض المدعومة من الحكومة، مما قد يؤدي إلى ديون كبيرة بعد التخرج.

3. تكلفة المعيشة: يمكن أيضًا أن تختلف التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالتعليم، مثل السكن والغذاء والنقل، بشكل كبير. على سبيل المثال، قد تنطوي الدراسة في سنغافورة على نفقات معيشية أعلى مقارنة بالدراسة في ماليزيا، على الرغم من قرب البلدين.

4. المنح الدراسية والمنح: يمكن للمنح والمنح الدراسية أن تعوض تكلفة التعليم بشكل كبير. تقدم دول مثل اليابان العديد من برامج المنح الدراسية للطلاب الدوليين، والتي يمكن أن تغطي الرسوم الدراسية ونفقات المعيشة.

5. التعليم عبر الإنترنت: أدى ظهور منصات التعليم عبر الإنترنت إلى تقديم بديل فعال من حيث التكلفة لأنظمة التعليم التقليدية. تتعاون منصات مثل Coursera و edX مع الجامعات لتقديم دورات تدريبية بجزء صغير من تكلفة البرامج داخل الحرم الجامعي.

ومن خلال هذه العدسات، يصبح من الواضح أن تكلفة التعليم ليست مجرد وظيفة للرسوم الدراسية ولكنها تتأثر بعدد لا يحصى من العوامل التي يمكن أن تخفف أو تؤدي إلى تفاقم الضغوط المالية على الطلاب. تؤكد الفوارق في تكاليف التعليم في جميع أنحاء العالم على الحاجة إلى فهم دقيق للحقائق الاقتصادية التي تشكل الوصول إلى التعليم. على سبيل المثال، توضح قصة ماريا، وهي طالبة من البرازيل، تأثير المنح الدراسية. وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة التعليم في الولايات المتحدة، فقد تمكنت من الالتحاق بجامعة مرموقة من خلال منحة دراسية كاملة، مما سلط الضوء على القوة التحويلية للمساعدات المالية في التعليم.

الموازنة بين التكلفة والقيمة في التعليم العالي

وفي مشهد التعليم العالي، يشكل التوازن بين الإنفاق والقيمة اعتبارًا محوريًا للطلاب والمعلمين وصناع السياسات على حد سواء. يتأثر هذا التوازن الدقيق بعدة عوامل، بدءًا من التكاليف المالية الملموسة للتعليم والكتب ونفقات المعيشة، إلى القيمة غير الملموسة للنمو الشخصي والفرص المهنية والمساهمات المجتمعية. وعلى هذا النحو، فإن قرار الاستثمار في التعليم العالي ليس مجرد معاملة مالية، بل هو حساب معقد للفوائد المحتملة مقابل التكاليف الفورية والطويلة الأجل.

- الاستثمار المالي مقابل الأرباح طويلة الأجل

من الموثق جيدًا أن الأفراد الحاصلين على شهادة جامعية يميلون إلى كسب المزيد خلال حياتهم مقارنة بأولئك الذين لا يحملونها. ومع ذلك، يجب الموازنة بين هذه الزيادة في الأرباح المحتملة والتكلفة الأولية للتعليم الجامعي، والتي كانت في ارتفاع مطرد. على سبيل المثال، يمكن أن يتراوح متوسط الرسوم الدراسية للحصول على درجة علمية مدتها أربع سنوات بشكل كبير، وعندما يقترن بالفائدة على قروض الطلاب، يمكن أن يكون العبء المالي كبيرًا.

- جودة التعليم مقابل هبة المؤسسة

إن مكانة الالتحاق بمؤسسة مشهورة لها وزنها في سوق العمل، ولكن من المهم مراعاة ما إذا كانت جودة التعليم تبرر التكلفة العالية. في بعض الحالات، تقدم المدارس الأقل شهرة برامج استثنائية توفر قيمة أكبر مقابل المال. على سبيل المثال، قد تقدم إحدى الجامعات الحكومية برنامجًا هندسيًا متميزًا بجزء صغير من تكلفة إحدى جامعات.

- تكلفة الفرصة البديلة

إن متابعة التعليم العالي تنطوي أيضًا على تكلفة الفرصة البديلة، وهي خسارة المكاسب المحتملة من البدائل الأخرى عند اختيار بديل واحد. بالنسبة للطلاب، قد يعني هذا الدخل الذي يتم مصادرته من عدم العمل بدوام كامل خلال السنوات التي يقضيها في الأوساط الأكاديمية. يصبح هذا العامل مهمًا بشكل خاص للطلاب غير التقليديين الذين قد يكون لديهم معالين أو مسؤوليات مالية أخرى.

- التطوير الشخصي والتواصل

بعيدًا عن الجوانب المالية، توفر الكلية بيئة فريدة للتطوير الشخصي والتواصل واكتساب المهارات الشخصية التي تحظى بتقدير كبير في مكان العمل. قد يكون من الصعب قياس هذه الفوائد غير الملموسة ولكنها لا تقل أهمية في تقييم القيمة الإجمالية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الاتصالات التي تتم أثناء الدراسة الجامعية إلى فرص وظيفية لم يكن من الممكن الوصول إليها بطريقة أخرى.

- التأثير المجتمعي

وأخيراً، لا ينبغي إغفال الأثر المجتمعي للتعليم العالي. ويساهم الأفراد المتعلمون في الاقتصاد ليس فقط من خلال إمكاناتهم المرتفعة للكسب ولكن أيضاً من خلال الابتكار وريادة الأعمال والمشاركة المدنية. ويمكن أن تمتد قيمة هذه المساهمات إلى ما هو أبعد من الفرد، لتعود بالنفع على المجتمع ككل.

وفي حين أن التكاليف المرتبطة بالتعليم العالي كبيرة ومرهقة في كثير من الأحيان، فإنه يجب موازنتها مع القيمة الشاملة التي يوفرها. وتمتد هذه القيمة إلى ما هو أبعد من العوائد المالية المباشرة وتشمل النمو الشخصي، والمنافع المجتمعية، وتنمية القوى العاملة الماهرة التي يمكنها التكيف مع المتطلبات المتغيرة باستمرار للاقتصاد العالمي. ولذلك، ينبغي اتخاذ قرار متابعة التعليم العالي في ظل فهم كامل لتكاليفه وإمكاناته العميقة في تحويل الحياة والمجتمعات.

العوائد الاقتصادية من التعليم

يمكن تلخيص عوائد التعليم في الآتي:

1. زيادة دخل الفرد: تشير الدراسات إلى أن كل سنة تعليمية إضافية يمكن أن ترفع دخل الفرد بنسبة تتراوح بين 8% إلى 12%.
2. خفض معدلات البطالة: الأفراد المتعلمون أكثر قدرة على التأقلم مع تغيرات سوق العمل.
3. تحسين نوعية الحياة: التعليم يرتبط بانخفاض الجريمة، ارتفاع معدلات الصحة، وزيادة المشاركة المدنية.
4. النمو الاقتصادي للدولة: التعليم يعزز الإنتاجية العامة، ويُعد من أهم عوامل التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

مقارنة بين التعليم كاستثمار والاستهلاك

في اقتصاديات التعليم، يُنظر إلى التعليم ك استثمار في رأس المال البشري، وليس مجرد استهلاك. فعلى عكس السلع الاستهلاكية، يقدم التعليم فوائد مستقبلية مستدامة، سواء للفرد أو للمجتمع.

إن الاستثمار في التعليم يشبه الاستثمار في البنية التحتية أو التكنولوجيا، حيث يُنتظر منه مردود على مدى طويل يشمل:

1. رفع مستوى المهارات.
2. زيادة الإنتاجية.
3. تنمية الاقتصاد الوطني.
4. دور الدولة في تمويل التعليم.

تلعب الحكومات دورًا أساسيًا في تمويل التعليم عبر:

1. تخصيص موازنات خاصة لقطاع التعليم.
2. دعم التعليم المجاني أو شبه المجاني.
3. تقديم المنح الدراسية والقروض التعليمية.
4. الاستثمار في تدريب المعلمين وتحديث المناهج.

وفي الدول التي تعتمد على سياسة التعليم المجاني، يُعد التعليم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات الاقتصادية بين الطبقات.

التعليم والتنمية الاقتصادية

من خلال ربط اقتصاديات التعليم بمفهوم التنمية الاقتصادية، يمكن القول إن التعليم هو العامل الأساسي لتحقيق:

1. التحول الصناعي والتكنولوجي.
2. الابتكار وريادة الأعمال.
3. تحسين أداء القطاعين العام والخاص.

تشير الأبحاث إلى أن الدول ذات الإنفاق المرتفع على التعليم تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، كما تتمتع بمجتمعات أكثر استقرارًا على المدى البعيد.

التحديات الاقتصادية التي تواجه أنظمة التعليم

رغم أهمية التعليم، إلا أن هناك تحديات اقتصادية تعيق تطويره، منها:

1. التمويل المحدود: ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم في بعض الدول.
2. عدم كفاءة التوزيع: سوء إدارة الموارد التعليمية.
3. الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: التعليم النظري دون ربطه بالمهارات المطلوبة.
4. الهجرة التعليمية: خسارة الكفاءات إلى الخارج بسبب ضعف العائد المحلي.

التعليم في الدول النامية: تكلفة وعائد

تعاني الدول النامية من فجوات كبيرة في تمويل التعليم مقارنة بالدول المتقدمة، مما يؤدي إلى:

1. ضعف البنية التحتية المدرسية.
2. تدني جودة التعليم.
3. محدودية العوائد الاقتصادية بسبب قلة الفرص الوظيفية.

ورغم ذلك، تشير تقارير التنمية إلى أن الاستثمار في التعليم في هذه الدول يُعد من أنجح الاستثمارات، نظرًا للعائد الكبير الذي يمكن تحقيقه إذا ما تم تحسين السياسات التعليمية وتمويلها بفعالية.

تؤكد اقتصاديات التعليم على أن تكلفة التعليم، رغم ما تحمله من أعباء، تُعد استثمارًا حيويًا يجب دعمه وتعزيزه. سواء من خلال الدعم الحكومي أو مشاركة القطاع الخاص، فإن العائد من التعليم يتجاوز الفوائد الفردية ليصل إلى المجتمع بأسره.

تكلفة الفرصة البديلة في اقتصاد التعليم

تكلفة الفرصة البديلة في اقتصاد التعليم تشير إلى قيمة الفرصة التي قد تفقدها عند اختيار خيار معين بدلاً من خيار آخر. في سياق التعليم، يمكن أن تشمل هذه التكاليف الرسوم الدراسية، النفقات المعيشية، والفرص المهنية المحتملة التي قد تفقدها عند عدم الالتحاق بالتعليم. على سبيل المثال، إذا اخترت متابعة درجة الماجستير في مجال اهتمامك، فإن تكلفة الفرصة البديلة ستكون قيمة الكتاب الذي كان من الممكن أن تشتريه بدلاً من ذلك. وعلى العكس من ذلك، إذا اخترت الكتاب، فإن تكلفة الفرصة البديلة ستكون تجربة مشاهدة الفيلم.

- الاستثمار في التعليم: الاستثمار في التعليم يوفر فرصًا للنمو والتطور المهني، مما يزيد من فرص العمل وزيادة الراتب.
- الفرص المهنية: عدم الالتحاق بالتعليم العالي قد يؤدي إلى انخفاض في الراتب والفرص المهنية، مما يزيد من تكاليف الفرصة البديلة.
- التنمية الشخصية: الاستثمار في التعليم يعزز من المهارات والقدرات، مما يزيد من فرص النجاح في سوق العمل.
- فهم تكاليف الفرصة البديلة في اقتصاد التعليم يساعد الأفراد والشركات في اتخاذ قرارات أكثر استنارة من خلال الموازنة بين فوائد وتكاليف كل خيار.

تقييم وقياس التكلفة في التعليم

يعد تقييم التكلفة في التعليم عملية متعددة الأوجه تتضمن تحليل أنواع مختلفة من التكاليف المرتبطة بالأنشطة التعليمية. لا يقتصر الأمر على حساب النفقات فحسب، بل يتعلق أيضًا بفهم قيمة الاستثمارات التعليمية وتأثيرها من وجهات نظر متعددة. يتضمن ذلك التكاليف المباشرة مثل الرسوم الدراسية والكتب والبنية التحتية، بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة مثل تكلفة الفرصة البديلة لوقت الطلاب. علاوة على ذلك، يعد تقييم التكلفة أمرًا بالغ الأهمية لواضعي السياسات والمعلمين وأصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تخصيص الموارد وفعالية البرنامج والتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية.

من المنظور الإداري، يساعد تقييم التكلفة في وضع الميزانية والإدارة المالية، مما يضمن استخدام الأموال بكفاءة لتحسين النتائج التعليمية. على سبيل المثال، يمكن أن تكشف مقارنة تكاليف إعدادات الفصول الدراسية التقليدية مقابل منصات التعلم عبر الإنترنت عن اختلافات كبيرة في استخدام الموارد وفعاليتها.

يركز المعلمون على فعالية أساليب التدريس وتصميمات المناهج الدراسية من حيث التكلفة. وقد يقومون بتقييم ما إذا كان اعتماد التكنولوجيا الجديدة أو الوسائل التعليمية الجديدة يبرر التكلفة من خلال تحسين مشاركة الطلاب أو نتائج التعلم.

الطلاب وأولياء الأمور غالبًا ما يقارنون التكلفة بالأرباح المحتملة وفرص التقدم الوظيفي. قد تأتي الشهادة من مؤسسة مرموقة بسعر أعلى ولكنها يمكن أن تفتح أيضًا الأبواب أمام أسواق العمل المربحة.

قد ينظر الاقتصاديون إلى الآثار الاجتماعية الأوسع، ويحللون كيفية مساهمة الإنفاق على التعليم في النمو الاقتصادي والتنمية. وهم يأخذون في الاعتبار الفوائد طويلة الأجل للقوى العاملة المتعلمة وإمكانية تحقيق مكاسب في مجال الابتكار والإنتاجية.

فيما يلي نظرة متعمقة على مكونات تقييم التكلفة في التعليم:

1. التكاليف المباشرة: هذه هي النفقات المرتبطة بشكل مباشر بتقديم التعليم. هذا يتضمن:

- رسوم دراسية.
- رواتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- صيانة المرافق والبنية التحتية.
- المواد والموارد التعليمية.

2. التكاليف غير المباشرة: غالبًا ما يتم التغاضي عن هذه التكاليف، ولا يتم تحميلها مباشرة على الطلاب ولكنها ضرورية لعمل المؤسسات التعليمية. يشملوا:

- المصروفات الإدارية.
 - خدمات الدعم مثل الاستشارة والتوجيه المهني.
 - المرافق والخدمات الأمنية.
3. تكاليف الفرصة البديلة: يشير هذا إلى الفوائد المحتملة التي يتخلى عنها الطلاب باختيار استثمار الوقت في التعليم بدلاً من الأنشطة الأخرى، مثل العمل بدوام كامل.
4. التكاليف غير الملموسة: يصعب قياسها كمياً ولكنها يمكن أن تشمل عوامل مثل الضغط المرتبط بالدراسة المكثفة أو قيمة التواصل والعلاقات التي تكونت أثناء التعليم.
5. تحليل التكلفة والفوائد: أسلوب منهجي لمقارنة فوائد البرامج التعليمية مقارنة بتكاليفها. وهذا يمكن أن يساعد في تحديد عائد الاستثمار للمبادرات التعليمية المختلفة.
- على سبيل المثال، قد تكشف إحدى الدراسات أن الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة يؤدي إلى عائد مرتفع على الاستثمار بسبب الفوائد طويلة الأجل في التنمية المعرفية وإمكانيات الأرباح المستقبلية.
- لا يقتصر تقييم التكلفة في التعليم على معالجة الأرقام فحسب؛ بل يتعلق الأمر بفهم الآثار الأوسع للاستثمارات التعليمية والتأكد من أنها تتماشى مع أهداف وقيم المجتمع. ومن خلال النظر في وجهات نظر مختلفة وتوظيف نهج شامل، يمكن لأصحاب المصلحة العمل على خلق مشهد تعليمي عادل وفعال.

تمويل التعليم في الفكر الإداري

يرى البرعي ومرسي (1990) أن نشاط التمويل في العمل الإداري الإسلامي يرتبط بعملية الإنفاق، وهي أساس الاقتصاد الإسلامي، يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: 254] ويقول عز وجل: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 92]، وقوله سبحانه: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [سورة الحديد، الآية: 7].

لهذا فالإنفاق حركة وتنمية للمال وتنمية للاقتصاد وتمويل التعليم من خلاله تدور حركة المجتمع وتنتعش الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويتحسن المستوى المعيشي، كما أن كل مال موجه إلى غرض وكل إنفاق في موضعه دون إسراف أو تقتير استرشاداً بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية: 67].

فالإسراف في المال إفساد وتشجيع على التسبب والانحراف وعدم الإنفاق أو البخل هو حبس للمال وتجميد للحركة والنشاط وباعث على الركود والبطالة والإنفاق في أمور التعليم من أوجب ما يكون لعمارة الأرض ولكن لا بد أن يكون هذا الإنفاق وفق إدارة تعمل وفق وظائفها الإدارية المعروفة من التخطيط والتنظيم والتوجيه

والمراقبة واستثمارها لمصلحة الفرد والجماعة والحذر من اعطاء هذه الإدارات لمن لا يحسن استخدامها وإدارتها (البرعي، مرسى، 1990).

وتأكيداً على ما سبق يقول تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [سورة النساء، الآية: 5] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 188].

وبناءً على ما سبق يرى سلامة (2010) إن الإنسان هو محور الفكر الإداري في الإسلام وهو العنصر الأساسي لكل مبادئه وتعاليمه التي بدونه لا يمكن أن يتحقق إنتاج ولا فكر؛ فهو مرتبط بالفرد الذي عليه أن يبدع في إنتاجه وتحفزه الرغبة وتدعمه القدرة على الإنتاج ومما يلبي احتياجات الفرد والجماعة لتكون الأمة الإسلامية في مصاف الأمم المتقدمة واهتمام الإسلام باقتصاديات المعرفة يحقق مجموعة من الأهداف السامية أهمها: الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ودراسة الأساليب التي من خلالها يمكن محاربة استنزاف الموارد والتلوث البيئي والهدر المطلق، وإشباع الحاجات المادية، وتنظيم انماط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع للموارد، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة في الإسلام، وتحقيق التقدم للأفراد والمجتمع في إطار العرفان والشكر لله، وتحقيق أهداف السعي المستمر في عمارة الأرض وعبادة الله لتحقيق الغاية التي خلق الإنسان من أجلها، وتحقيق أهداف السعي والكسب الحلال والاستثمار الأمثل للموارد الإسلامية المتاحة، وتمكين أبناء الأمة الإسلامية من التواصل مع الأمم المتقدمة، وبناء منهج اقتصادي إسلامي يمكن من خلاله الاستثمار الأمثل للمعارف والموارد (البرعي ومرسى، 1990).

أسباب ضعف استغلال الموارد والمعارف في الفكر الإداري الإسلامي

يرى البرعي ومرسى (1990) أن الفكر الإداري في الإسلام لم يطبق بشكل صحيح، وأن هناك ضعف في استغلال الموارد والمعارف في الفكر الإداري الإسلامي للأسباب التالية: اختلاف الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية في الحكم والفكر والسياسة والاقتصاد والتعليم والاجتماع، وإهمال الدراسات العلمية بصفة عامة في العالم الإسلامي المعاصر وقيام مؤسساتها العلمية على أسس مستوردة لا تتبع من عقيدتها وتراثها، وانعدام التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العلمية والتقنية في العالم الإسلامي المعاصر، وشغل المراكز القيادية في المؤسسات العلمية في دول العالم الإسلامي ممن هم أقل تأهيلاً لحمل المسؤولية وذلك انطلاقاً من العصبية العرقية والاقليمية، والتكتلات الحزبية، وغياب التطبيق الصحيح للإسلام كعقيدة وكمنهج للحياة.

ويرى عابدين (1990) أن علم اقتصاديات التعليم نشأ وازدهر في دراسات الدول ذات الثراء المتزايد وتطبيق طرق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية وفق معطيات هذا العلم وتوقعاته المستقبلية الفعالة من خلال أثره النظرية والتطبيقية التي تشير إلى دور الإنفاق على التعليم باعتباره عاملاً مهماً من عوامل الثروة

لدى الأمم وليست مجرد قناعة ذاتية ولا بد من التطبيق المباشر للفرد للإسهام في ارتفاع مستوى تعليمه وقيمه المجتمعية التي تعود إلى انتاجه القومي العام الذي يسهم في قوة العمل وتكامل المعادلة في جدلية التنمية المركبة بين مختلف مواردها وغاياتها التي تمكن من تحقيق الإنسانية في أحسن صورة.

وقد لوحظ في الفكر الإداري الإسلامي فروقاً في جوانب السلوك والانتاج مما دفعت هذه الفروق إلى وجود آثار وعوائد اعتمد عليها الباحثون في مرحلة قياس آثار التعليم وضرورة دراسة عوائد التعليم كعلم من علوم التربية، ولهذا يشترك رأس المال البشري المتمثل في التعليم في العديد من الخصائص مع رأس المال المادي حيث يعد تمويل التعليم شاغلاً أساسياً لأصحاب القرار لتوافق الأهداف التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة إذ يتعين عليهم تحديد التمويل المطلوب مع الموارد المتاحة حيث يرتبط ذلك بمستوى التنمية الاقتصادية والمالية المتبعة ومدى أهمية الدور المعطى للتعليم في عمليات التنمية وبذلك يعد التعليم استثماراً إنتاجياً له عائد اقتصادي طويل المدى كما يستحسن القيام بتحليل اقتصادي عند اتخاذ القرارات التعليمية لأن التعليم الجيد مفتاح نهضته شريطة أن يكون الاستثمار مصحوباً بضوابط الكفاءة والكفاية والفاعلية والجودة النوعية (فليه، 2007).

ويرى البرعي، ومرسي (1990) أن للتعليم أربع وظائف تتداخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الإداري الإسلامي وهي: الإسهام في تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، والبحث عن المعارف الجديدة واكتشافها، وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية، ونشر المعرفة واشاعتها بين أكبر من المجتمع.

التعليم ورأس المال البشري

إن العنصر البشري لم يعد أحد عوامل الإنتاج فحسب؛ بل أصبح يحتسب كاستثمارات حاضرة ومستقبلية، لذلك أصبح هناك اهتمام متزايد برأس المال البشري والعمل على ابتكار وتطوير أفضل السبل والآليات لاستثمار طاقاته وتوظيف قدراته الذهنية والإبداعية في خلق وتنمية المزايا التنافسية في شكل خدمات وتقنيات حديثة ومتفوقة، وبما أن هناك أهمية للتعليم والتدريب لتنمية رأس المال البشري وفهم دور المؤسسات التعليمية والتدريبية ومدى أهمية الإشراف على هذين القطاعين، فإن رأس المال البشري كما أشير له سابقاً ثروة حقيقية ورئيسة للأمم المتقدمة.

ولتوضيح مفهوم رأس المال البشري يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2003)، أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي، ويُعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من

خلال العلم والخبرة، ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، ولذلك هناك عدد من التعريفات لرأس المال البشري كالتالي:

- يعرفه السبيعي (1421هـ) بأنه: ذلك الجزء المضاف إلى العمالة الخام.
- ويعرفه (Theodor & Schults) نقلاً عن المفرجي، وأحمد (2003) بأنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية".
- ويعرفه الشافعي (2016) بأنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته".
- وتعرفه فاطمة عز الدين (2022، 245) بأنه "مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تسهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله".
- كما يعرفه حسيني، وشوشان (2022، 109) بأنه "استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

وبناءً على التعريفات السابقة يرى الباحث أن رأس المال البشري هو جميع أفراد المجتمع وما يمتلكونه من المهارات والقدرات المعرفية والتقنية والاستثمار فيه بالتعليم والتدريب لما له من أهمية في زيادة الإنتاج المعرفي والاقتصادي.

ومن خلال التعريفات السابقة تتبين أهمية رأس المال البشري، ففي الواقع أن نقص العناصر المكونة لرأس المال البشري يفوق في أهميته وخطورته أي عجز آخر في الشروط اللازمة لتحقيق التنمية، بل أن وجود مستوى مناسب من رأس المال البشري يعتبر شرطاً أساسياً للانتفاع من الموارد الاقتصادية وزيادتها وتوزيعها وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، واعتبره مارتين (Martin, 1940) أنه أضمن رأس مال في الوجود، غير أن الفكرة الجديدة التي أخذ الفكر الاقتصادي المعاصر يوليها الاهتمام الذي تستحقه والتي ليس لها وجود في المناقشات السابقة، وهي أن هذه المستويات العالية من المهارات البشرية ليست منتجة وحسب، بل هي إلى جانب ذلك تتكلف نفقات حقيقية بالنسبة للفرد والمجتمع.

أساليب تمويل التعليم

يعتمد التقدم الاقتصادي في الدول على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، حيث لم يعد ينظر للعملية التعليمية على أنها مجرد خدمة، وإنما هي استثمار يحسن مستوى الحياة للأفراد ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛ وبهذا يُعد الاستثمار في التعليم استثمار في رأس المال البشري من جهة، وداعماً للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ولهذا تحرص العديد من الدول على تمويل التعليم في ضوء الموازنة العامة للدولة في الإنفاق الحكومي أو من مصادر بديلة للتمويل كالهبات والرسوم الطلابية والقروض والمنح (سعادة، 2021).

كما تختلف الدول النامية في أساليب التمويل عن الدول المتقدمة التي تواجه عجز في ميزانياتها وفي تحقيق متطلبات النفقات الزائدة في القضاء على الأمية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تكافؤ الفرص التعليمية (مجدي، 2018).

جدول (1-2): مفهوم تمويل التعليم وتعريفاته

الباحث / السنة	تعريف تمويل التعليم	الفكرة الأساسية
السيبي (2012)	مجموع الموارد المرسودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف المطلوبة مع إدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة	التركيز على الموارد المالية وإدارتها بكفاءة لتحقيق أهداف التعليم
الحريري (2013)	وظيفة إدارية تختص بالتخطيط لميزانية التعليم والحصول عليها من مصادر تمويل مناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة للأنشطة التعليمية	التخطيط المالي وإدارة الميزانية لتحقيق أهداف الأنشطة التعليمية
سعادة (2021)	مجموعة الموارد المالية المخصصة في المؤسسات التعليمية من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر بديلة مثل الهبات والتبرعات والرسوم الطلابية لدعم برامج التعليم وأنشطته	تنوع مصادر التمويل لدعم البرامج التعليمية

مما سبق يمكن القول بأن تمويل التعليم هو الإنفاق على التعليم سواء كان هذا الإنفاق حكومي أو خاص أو من مصادر متعددة أخرى تسهم في دعم برامج التعليم وأنشطته بما يحقق الأهداف التعليمية مع العمل على إدارة تلك الموارد واستخدامها بكفاءة.

مؤشرات تمويل التعليم

جدول (2-2): مؤشرات تمويل التعليم

المؤشر	التوضيح
نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج القومي الإجمالي	تقيس حجم ما تنفقه الدولة على التعليم مقارنة بإجمالي الإنتاج الاقتصادي
نسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة	تبين مقدار ما تخصصه الحكومة من ميزانيتها للتعليم
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم	يوضح مقدار ما ينفق على التعليم لكل فرد
تكاليف التعليم	تشمل المصروفات المباشرة مثل الرواتب والمباني والمواد التعليمية
تكاليف الفرصة البديلة	تمثل ما يفقده الفرد من فرص عمل أو دخل أثناء فترة التعليم

بيّن المالكي (2013) أن الإنفاق على التعليم يشير إلى كل ما ينفق على التعليم من أموال سواء كانت جارية أو رأسمالية ويشمل الإنفاق على التعليم تكاليف التعليم، وتكاليف الفرصة البديلة، في حين أن ميزانية التعليم تشير إلى ما يرصد للتعليم من أموال من الموازنة العامة السنوية للدولة، ومنها نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة، ونسبة الإنفاق التعليمي إلى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم.

أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة للإنفاق على التعليم وتمويله

جدول (3-2): مصادر وأساليب تمويل التعليم

الوصف	أسلوب التمويل
تمويل التعليم من الموازنة العامة للدولة ويعد المصدر الرئيسي في أغلب الدول	التمويل الحكومي
مبالغ مالية يدفعها الطلاب مقابل الخدمات التعليمية	الرسوم الطلابية
دعم مالي تقدمه مؤسسات أو أفراد للمؤسسات التعليمية	الهبات والتبرعات
تمويل يقدم للطلاب أو المؤسسات التعليمية ويتم سداده لاحقاً	القروض التعليمية
مساعدات مالية تقدمها جهات حكومية أو دولية لدعم التعليم	المنح
مصادر محلية أو دولية إضافية لدعم برامج التعليم وأنشطته	مصادر تمويل بديلة

تشير معظم الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم إلى أن أهم المشكلات والقضايا القائمة هي مشكلات الإنفاق والسعي لإيجاد تمويل للتعليم وإيجاد مصادر بديلة للإنفاق على التعليم، حيث أشارت نتائج دراسة شامي (2018) إلى أنه وبسبب تزايد نفقات التعليم حاولت الدول إيجاد مصادر أخرى بديلة للتمويل دون التضحية بالجودة، وهذا ما تؤيده دراسة رضوان (2019) حيث دعت إلى ترشيد النفقات وإشراك القطاع الخاص وأولياء الأمور في تمويل التعليم العام.

وفي هذا الصدد يرى اجري (2001) أنه لا بد من ضرورة تنويع المصادر المالية للجامعات الحكومية السعودية من خلال البدء في إنشاء صندوق التنمية التعليمي مع تجديد وتحديث وظائف الجامعات السعودية بأن تصبح جامعات منتجة واستثمارية تهتم بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتستثمر ما لديها من إمكانيات وقدرات بشرية وتجعل منه ذا عائد ربحي.

وأضاف العقيل، والعيسى (2019) عدة مقترحات للإنفاق التعليمي تمثلت في زيادة دعم استقلال الجامعات مالياً بالقدر الذي يسمح لها بالعمل على تنويع الدخل، والاستفادة من أي دخل تجنيه ضمن الأطر القانونية التي تضمن الشفافية، والمساءلة، ودعم الجامعات في الحصول على التمويل من القطاع الخاص، وغيره على أساس التكلفة الكاملة لتجنب مخاطر التمويل المشترك، ووضع قواعد منظمة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

بينما يرى محروس، والسلمي (2019) أنه لابد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم العالي، ولابد من مساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص مع العمل على استبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم العالي والحكومة بعلاقة تقوم على أساس التعاون، وليس على سياسة الاعتماد على الغير، بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية في هذا المجال.

في حين يرى الداود (2010) أنه يمكن لمدير المدرسة أن يساعد في خفض النفقات التعليمية من خلال عدة إجراءات مثل إيجاد آليات لحفظ الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية لأطول فترة ممكنة، والاهتمام بمرافق المدرسة من المختبرات وغرفة المصادر ومحاسبة المقصرين أو الذين يتعمدون إتلاف ممتلكات المدرسة بالتعويض عنها، وتفعيل دور المرشد التعليمي في مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم التعليمية والسلوكية بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة والمجتمع المحلي وبالتعاون مع أولياء أمور الطلبة، وجعل بيئة المدرسة جاذبة للطلبة من خلال تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والمعرفية والجسمية والنفسية والابتعاد عن العقاب البدني والنفسي الذي يتعرض له بعض الطلبة مما يساهم في تركهم المدرسة، وتفعيل التعاون بين المدرسة والأسرة في حل مشكلات الطلبة، وزيادة الاتصال والتواصل معهم، وتزويدهم بتقارير دورية عن أبنائهم مما يتيح للأسرة متابعة تطور أبنائهم والوقوف على المشاكل التي يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة في حلها، وتوفير تعليم يتناسب مع قدرات وإمكانات الطلبة ذوي صعوبات التعلم.

وتختلف مصادر تمويل التعليم حسب الدولة وطبيعة الحكومة والنظام الاقتصادي القائم والنمط الاقتصادي السائد في الدولة، بالإضافة إلى حجم المنظمات والهيئات التي تتولى الإشراف على التعليم ومدى إسهامها في تمويله، كما أن المصدر التمويلي يختلف من مرحلة إلى أخرى داخل الدولة (عبدا لدائم، 1993).

ولهذا تتنوع تصنيفات أساليب التمويل والبدائل المقترحة حيث تُصنف في ضوء إنفاق الدولة إلى مصادر حكومية ومصادر غير حكومية، وفي ضوء أساسية التمويل إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية في حين تصنف حسب ذاتية التمويل إلى تمويل حكومي وتمويل ذاتي ومساعدات دولية، كما تصنف حسب جهات التمويل إلى تمويل من الميزانية العامة للدولة والقطاع المحلي والأفراد والمساعدات الخارجية (سعادة، 2021) وفيما يلي تفصيل ذلك:

الإنفاق الحكومي

تأتي أهمية الإنفاق العام كواحدة من أهم الأدوات للسياسة المالية الذي يعبر عن دور الدولة في مدى تدخلها في النواحي المختلفة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد ضرورياً من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات للدولة، وتستخدمه الحكومات لرفع معدلات القدرة الاقتصادية (الحمامي وآخرون، 2021).

ونظراً للتفاوت الكبير الذي تخصصه الدول من ميزانياتها للتعليم، ورغبة في تبصير الدول بما يجب أن تخصصه من موازنتها العامة فقد أوصت أن تكون نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من (14%) - (17%) من موازنتها العامة، و(4%-5%) من الدخل القومي إلى الناتج القومي الإجمالي، ويلاحظ أن العديد من الدول العربية تأخذ بهذه التوصية وتزيد عليها أحياناً (المالكي، 2013).

عرف عايب (2010، 101) الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بهدف إشباع حاجة عامة، كما تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها". كما تُعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "خطة مالية تخدم متخذ القرار وأغراضاً رقابية للوصول إلى الهدف، أي أنها خطة تسهم في تشغيل الموارد البشرية المادية والاقتصادية وكل الموارد في المجتمع عبر تقديرات لنفقات تسهم في التشغيل، وتوقعات لإيرادات تحاول الموازنة بإيراداتها أن تغطي تلك النفقات التي أنفقتها الحكومة" (الجميل، 2021، 270)، ويُعرف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بأنه الدخل هو منفعة ناتجة من المال أو رأس العمل ويصنف إلى دخل مكتسب من نشاط أو عمل اقتصادي، أو دخل غير مكتسب والمتضمن الأموال التي يملكها الشخص (الخصاونة، 2014).

ولهذا تُعد الأموال الناتجة عن الضرائب التي تحصلها الحكومة المصدر الرئيس لتمويل التعليم في معظم دول العالم علماً أن هناك تفاوتاً كبيراً في الطريقة التي تستخدم لتمويل التعليم، ووفقاً لهذا المصدر فإن الدول والمجتمعات هي التي تتحمل نفقات التعليم، حيث يتم تمويل النشاطات التعليمية من الموازنة العامة للدولة ولا يتحمل الطلاب أو أسرهم أية مصروفات أو نفقات من نفقات التعليم مقابل الحصول على الخدمة التعليمية، كما هو الحال في المملكة.

العربية السعودية، بل إن الدولة، علاوة على ذلك تمنح الطلاب والطالبات في التعليم الجامعي والتعليم الفني وغيرها مكافآت شهرية، وتقدم لهم خدمة الإسكان والنقل مجاناً؛ حيث تقتصر خدمات النقل والإسكان حالياً على الطالبات، أما الطلاب فيدفعون رسوماً رمزية مقابل السكن، وتقدم للطلاب الذين من خارج المدن أوامر مخفضة، كما أن الوجبات الغذائية تقدم لهم برسوم رمزية، ولا يتحمل الطلاب في هذا المجال سوى نفقات ثانوية (المالكي، 2013).

الإنفاق الخاص

يحظى الإنفاق الخاص الذي يعد أحد الموضوعات الاقتصادية المهمة بالاهتمام المتزايد على كافة الأنشطة الاقتصادية النظرية والعملية، حيث يعتبر أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة، وأحد مؤشرات الرفاهية في المجتمعات لكونه يرتبط بالنشاط الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع (الدليمي، 2019)، ويُعرف مفهوم الإنفاق

الخاص بأنه "الجزء المقتطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل الأفراد على السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بطريقة مباشرة" (حبيل، 2013، 217).

إن العلاقة بين القطاع الخاص والتعليم العام هي علاقة تبادلية مشتركة؛ فللقطاع الخاص دور بارز في التنمية المجتمعية حيث أن هدف المؤسسات التعليمية يكمن في جعل المجتمع بكامله مهتماً بالتعليم العام وبتطوير وتنمية قدرات طلابه، لذلك تسعى المؤسسات التعليمية لعقد روابط وعلاقات عمل مع مؤسسات المجتمع المختلفة (عايب، 2010).

وتستخدم الدول الرسوم والضرائب كوسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة بما يغطي نفقاتها العامة، حيث تعد الضرائب والرسوم من إيرادات الدولة (الجحيشي، 2008). فالضريبة تعد فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة جبرية ونهائية للدولة أو أحد هيئاتها العامة مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون أن يعود إليه نفع خاص مقابل الدفع" (عساف، 2020، 127)، أما الرسوم هي مبلغ نقدي مقابل خدمة معينة تقوم بها الدولة أو أحد هيئاتها العامة ويدفع بشكل جبري مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه (عساف، 2020، 130).

وهناك أيضاً ما يعرف بالقروض وهي من مصادر التمويل في مجال التعليم في الفترة التي تلت تغير النظرة إلى التعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى كونه استثماراً مثمراً ومن الممكن الاستفادة من هذا المصدر في بناء المباني المدرسية والتعليمية بدلاً من المباني المستأجرة، وإن مثل هذا المصدر يمثل وفراً مالياً كبيراً مقارنة بالإيجارات التي تدفع مقابل المباني المستأجرة، كما أنه يحقق وفراً غير مباشر من خلال إقامة مباني مناسبة للعملية التعليمية تتوافر فيها شروط زيادة إنتاجية النظام التعليمي، ومن ثم الحصول على نتائج اقتصادية مالية مناسبة (الأغواط، 2016). ويتم الاستفادة من القروض كمصدر بديل للتمويلات الرأسمالية، حيث توفر القروض مبلغاً نقدياً كبيراً يفيد المؤسسات التعليمية في بناء المباني، والإيجارات التي تدفع للمباني المستأجرة، وعلى الرغم من تلك الفوائد إلا أن القروض تكلف أعباء مالية في فوائدها وفي تحميل المؤسسة عبئاً إضافياً في ظل وجود الضرائب العامة والرسوم (المالكي، 2013).

وهناك مورد آخر وهي الأوقاف والهبات التي من الطرق الأصلية في التاريخ الإسلامي، والتي تدعم جميع أوجه البر المختلفة وتساعد في تكافل المجتمع ومؤسساته، وتُعرف بأنها "الأصل وإنفاق ناتجه في وجوه الخير وفق شروط الواقف عند تحقق مستحقيها وفي نفس الأوجه عند عدم تحقق مستحقيها مع مراعاة المحافظة على هذا الوقف" (العش، 2021، 90).

الكراسي البحثية في الجامعات

تعد الكراسي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي، ويتلخص مفهومها في تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة، وتعد جامعة الملك سعود من الجامعات الرائدة في هذا المجال، حيث بلغ عدد الكراسي البحثية فيها عام (1433) (110) كراسي تغطي مختلف التخصصات تليها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـ (30) كرسيًا، ثم جامعة الملك عبد العزيز بـ (29) كرسيًا، ثم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـ (26) كرسيًا، أما الجامعات الأخرى فإن عدد كراسي البحث فيها لا يتجاوز (2-6) كراسي لكل جامعة، وقد بلغ إجمالي الكراسي البحثية في الجامعات السعودية (238) كرسيًا، ورغم أهمية هذه التجربة إلا أن هناك ازدواجية بين الجامعات بشأن تمويل كراسي البحث العلمي التي تخدم الأهداف نفسها، كما أنها تفتقر إلى المؤسسية، فقد لوحظ أن مخرجات التجربة السعودية لم تحقق ما حققته التجربة الكندية رغم أن التجربة السعودية سبقت التجربة الكندية في هذا الشأن.

ويرى الشنيفي (2018) إن تنويع مصادر تمويل التعليم العالي ضرورة اجتماعية واقتصادية لإيجاد مصادر بديلة للتمويل بدلاً من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي بالمملكة، لذلك وجب على التعليم العالي أن يسخر موارده في خدمة القطاع الحكومي والخاص، وتعمل في الوقت ذاته على تنمية موارده المالية مستخدمة في ذلك الموارد التي قننتها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الجديدة واللائحة المنظمة للشؤون المالية لذلك اتجهت المملكة العربية السعودية إلى ضرورة تنويع مصادر تمويلها.

ومن خلال ما سبق يتخلص الباحث بدائل الإنفاق التعليمي في البدائل الأساسية وتتضمن التمويل من الحكومة، والتمويل من الأفراد، والقروض، أما البدائل الثانوية فتتضمن المصادر الخاصة، والمصادر المحلية، والمصادر الخارجية، والسلف التعليمية أو الطلابية، وضريبة الخريجين أو الضريبة التشجيعية، والكراسي البحثية في الجامعات، والتخصيص.

ترشيد الإنفاق الحكومي

عرف محمد (2009، 55) ترشيد الإنفاق الحكومي بأنه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة".

وتشير صبرينة (2014) بأن ترشيد الإنفاق الحكومي يتضمن الاكتفاء بما هو ضروري وملح كمالي أو تحسيني، ويشمل ترشيد الإنفاق جانبين هما: زيادة الإنفاق الحكومي مقابل زيادة الإنتاج، والقضاء على أوجه الهدر والإسراف والتبذير في الإنفاق الحكومي.

وبين الأفندي (2018) أن هناك العديد من التقنيات لترشيد الإنفاق الحكومي ومنها توظيف التقنيات الرقمية في التعليم، وخفض تكلفة التعليم، وتجويد العملية التعليمية باستخدام الجودة الشاملة وأدواتها، ووضع أنظمة الرقابة المالية، يتضح مما سبق بأن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي تسعى الجودة المخرجات واستيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية المختلفة بالإضافة إلى التوفير المالي في ميزانية الدولة.

عرف محمود (2019، 141) التمويل الذاتي بأنه "الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع أرباحها، ويعني به الجزء المتاح للقدرة على التمويل الذاتي، حيث أنه يدل على قدرة المؤسسة لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون الرجوع للغير".

لذلك فالتمويل الذاتي يساهم في جودة المؤسسات التعليمية من خلال تبني المؤسسة التعليمية في خطتها مخرجات ومنجزات أنشطة وبرامج نوعية تعمل على تميز المؤسسة بين مثيلاتها واستقطابها لرواد الأعمال والباحثين والشركات المتعددة، وعليه فإن ترشيد الإنفاق يعتبر سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الفردية والجماعية، وتبدو أهميته أكثر في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح باعتبارها تتاح له موارد البشرية والمالية (صبرينة، 2014) وتبرز أهمية ترشيد الإنفاق في مجال التعليم كالتالي:

- الأهمية الاقتصادية: حيث تهدف دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم على الحفاظ على المال العام والنفقات التعليمية، وصيانتها من الهدر؛ وتعد الأهمية الاقتصادية من أقدم جوانب ترشيد الإنفاق (عبد الجليل، 2019).
- الأهمية السياسية: إذ تتم دراسات ترشيد الإنفاق بتوزيع الموارد العامة للدولة ونصيب التعليم منها، وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة بين التمويل الحكومي أو من المنح في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة (عايب، 2010).
- الأهمية الاجتماعية: حيث تهتم دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم بتطور الإنفاق على التعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في الإنفاق على التعليم وتدریس الفروق في الإنفاق على التعليم بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ونصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب (عبد الجليل، 2019).

- الأهمية التربوية: ترجع أهمية بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم إلى أنها جزء مهم في نظام المعلومات التربوية، حيث تقدم المعلومات محاسبية وتربوية تفيد في صناعة القرار التعليمي، وتتعدد اهتمامات بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم بين الأغراض التخطيطية والأغراض المحاسبية (شامي، 2018).

لذلك يزداد معدل الإنفاق كلما زاد الدخل القومي للبلد بينما يؤثر سلباً في ارتفاع مستوى المعيشة فيؤدي إلى تذبذب نسب الإنفاق ما بين الزيادة والنقصان والتي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها مما يؤدي إلى اختلاف مخرجات التعليم من سنة إلى أخرى حسبما يقتضي الوضع.

ورغم أهمية كل ما سبق ومدى الفائدة والعائد إلا أن هناك العديد من معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم وتتمثل بـ: عدم وجود آلية إدارية واضحة لتنظيم جهود المشاركة المحلية في عملية التمويل، بالإضافة إلى إن فلسفة التعليم في الوطن العربي التي تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والانتكالية، ولذا فإن إشكالية الهدر في الإنفاق التعليمي هي من الإشكاليات التي تهدد النظام التعليمي ككل، وتحدد قضية المشاركة المحلية في تمويل التعليم على وجه الخصوص لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي (الحمامي وآخرون، 2021).

الكلفة والعائد التعليمي

تُعرف الكلفة بأنها: "كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها، ويقوم نظام التكاليف في التعليم على تبويب عناصر التكاليف التي تنفق إلى عناصر معينة تسهل استخراجها" (عبد المنعم، 2015، 36)، وتُعرف بأنها "مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع" (إبراهيم، 2001، 36).

وقد أشار الدليمي (2019) بتكاليف التعليم بالنسبة للفرد هي التكاليف التي يتحملها الطالب أو أسرته أو الاثنين معاً نتيجة لالتحاقه بالمؤسسات التعليمية وتقسم إلى: التكاليف المباشرة وهي تشمل جميع مصاريف الطالب على التعليم، والتكاليف غير المباشرة: تتمثل في الدخل الذي كان يمكن أن يكتسبه الفرد لو أنه اختار العمل كبديل للتعليم.

وبالنسبة للمجتمع هي تكلفة الموارد الكلية التي تحملها الاقتصاد من أجل التعليم، وهو يتضمن قيمة وقت المعلمين، والكتب، والأدوات، وكل السلع والخدمات الأخرى، وقيمة استخدام المباني والمعدات الرأسمالية، وأخيراً قيمة وقت الطلاب مقاساً بدلالة الاستخدامات البديلة.

وتتمثل أهمية دراسة التكلفة في التعليم في إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، وتوزيع الموارد المتاحة للتعليم توزيعاً عادلاً بين مراحل التعليم ونظمه، وفي ضوء معايير محددة، والتأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة، وتساعد في البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي والجامعي، كما تعد أداة عملية لصناعة القرار واتخاذها في إطار عملي يتم تقريره من البداية، وتفيد في تتبع وتقييم تكاليف التعليم في الماضي والحاضر، وبما يمكن من تقدير النفقات المستقبلية للتعليم، وسبل الوفاء بها (الدليمي، 2019).

ولا ننسى أنه إذا تم الاهتمام بتمويل التعليم وتجويده سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات سيكون حتماً له عائد ومردود إيجابي؛ فالعائد هو الزيادة النسبية في دخل الفرد، والمتأتي من سوق تنافسي للعمل، ونتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة (صبرينة، 2014، 7)، وإن تحقيق العائد فيما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية لاعتبار الفرد غاية التنمية بينما تحقيق عائد اجتماعي ممثلاً أساساً في النمو الاقتصادي هو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة، وقد أشار (الحمامي، وآخرون، 2021) بأن هناك العديد من العوائد النقدية كالعائد الخاص من التعليم، فكل سنة دراسية إضافية يقابلها زيادة في الأجر، وهذه النتيجة تعبر عن جوهر الاستثمار في الرأسمال البشري تتضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والأجر في الحاضر مقابل تعليم أكثر والأجر في المستقبل، وهناك العائد الاجتماعي من التعليم يتمثل بوجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي

الهدر التربوي وسبل علاجه

لقد أصبح التعليم من العوامل المهمة والمساعدة على تحقيق تنمية الأمم، وبتغيير النظرة إلى التعليم تزايد الإنفاق عليه لتحقيق النماء الشامل، وأيضاً لإشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة عليه، وبتزايد هذه الأموال وصرفها في الإنفاق على التعليم ظهرت الحاجة إلى دراسة مدخلات ومخرجات التعليم، ومعرفة حجم وأسباب الهدر التربوي والذي يعتبر من أهم صوره التسرب المدرسي، والتي تُعد حجر عثرة أمام عجلة التقدم.

ويعرف أبو الوفا، وعبد العظيم (2000) الهدر التربوي يتمثل في الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم في نفس الوقت الذي تكون فيه مخرجات هذا التعليم لا تتناسب مع هذه الزيادة، أو الخسارة الناتجة عن استهلاك أجهزة ومعدات التعليم التي لا يحسن استخدامها، أو هو الخسارة الناجمة في عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم وفي الجهد المبذول فيه (الرشدان، 2001)، وهو يتخذ أشكالاً عدة منها:

• الرسوب: وتحتل مشكلة الرسوب مكانة بارزة بين اهتمامات المسؤولين في مختلف دول العالم، كما تحظى باهتمام فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية عدة تتأثر بالنتائج الناجمة عنها، حيث يظل الرسوب وما يتبعه من إعادة الراسبين لصفوفهم وجهاً رئيساً من وجوه الهدر التعليمي يقف وراء تبديد ضياع قسط ملحوظ من استثمار الموارد البشرية والمادية في قطاع التعليم، كما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الذي ينبغي أن يقوم بين مدخلات التعليم ومخرجاته، فضلاً عن آثاره السيئة على كل من الطالب وأسرته ومجتمعه (الجدوع، 1420).

• وهناك التسرب وهو يعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات؛ لكونها إهداراً تربوياً لا يقتصر أثره على الطالب فحسب، بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع؛ فهو يزيد من معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للفرد والمجتمع، وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية.

هناك مجموعة من الأسباب المتداخلة والمتشابكة التي تؤدي إلى التسرب ويمكن حصر بعض منها فيما يأتي: المستويات المعيشية المتدنية لدى أسر التلاميذ مما يدفع البعض منهم إلى ترك المدرسة بحثاً عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم، وضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام، وقلة إلمام المعلمين بالأساليب التربوية وتباين مؤهلاتهم، وبطء تطوير المناهج وتحديثها، واعتماد طرق التدريس في معظمها على الإلقاء والترديد وافتقارها إلى عنصر التشويق وقلة استخدام الوسائل التعليمية، وضعف العلاقة بين المدرسة والمنزل، واستخدام أسلوب العقاب البدني والمعنوي أحياناً بسبب تصرف سيء يرتكبه أحد التلاميذ، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للتلميذ وافتقار المبنى المدرسي للشروط الصحية، وضيق فرص العمل أمام حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة، ومن ثم اشتغال بعضهم بالحرف المختلفة خاصة بعد تخلي الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين، مما جعل بعض أولياء الأمور يفقدون الثقة في التعليم كوسيلة لتحقيق الأمان الوظيفي واختصار هذا المشوار بإلحاق أبنائهم بعمل ما في سن مبكر (الربيعي، 2006).

وينكر مبارك وآخرون (2000) أسباباً متعددة للهدر التربوي تتمثل: بالازدحام في الفصول، والنقص في الأثاث ومواد التنظيف، إضافة إلى البنية التحتية للمدارس التي تنقصها الكثير، حيث يتراوح معدل عدد الطلاب للمعلم الواحد بين (30-40) بينما يوجد اكتظاظ أعلى في بعض المدارس، وكذلك المعاناة من الضعف الأكاديمي دفع أعداد من الطلبة للتسرب، وترك التعليم نظراً لرسوبهم المستمر أو لضعف أدائهم الأكاديمي، ويضاف إلى ذلك بأن هناك أسباب اقتصادية مثل عجز الأسرة عن تحمل نفقات التعليم وتجهيز الطالب بما يلزم، وكذلك الزواج المبكر، حيث أن بعض العوائل تقوم بتزويج بناتهم وأبنائهم في سن مبكر، ويضاف لذلك

تفكك الأسرة ومعظم حالات التسرب لها علاقة بالمشكلات العائلية وبالتالي ترك التعليم، كل هذه الأسباب مجتمعة قد تنبأ بانخفاض شعور انتماء الطالب للمدرسة، وتعد من المتغيرات التي تزيد من احتمالية التسرب.

الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الهدر التربوي

على الرغم من التأثير السلبي لترك الطالب للمدرسة فإن على الطالب وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام مسؤولية كبيرة في هذا الشأن، فتكرار حالات الهدر التربوي وبروزها ظاهرة واضحة في مدرسة ما يسبب خللاً في نظام المدرسة وتدهور مستوى طلابها، خاصة في ظل عجز المدرسة عن مواجهة مثل هذه المشكلات، ومن هنا فعلى المدرسة أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات الإدارية والتربوية المناسبة لحل هذه المشكلة، ومن أهم ما يمكن أن تقوم به هو دراسة المشكلات الطلابية والتعرف على أسبابها مع مراعاة عدم التركيز على أعراض المشكلات.

وظواهرها وإغفال جوهرها، واعتبار كل مشكلة حالة لوحدها منفردة بذاتها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق مزيد من التوافق النفسي والتربوي للطلبة عن طريق تهيئة الفرص للاستفادة من التعليم بأكبر قدر ممكن، والكشف عن قدرات وميول واستعدادات الطلبة وتوجيهها بشكل جيد، وإثارة الدافعية لدى الطالبات نحو التعليم بشتى الوسائل، وتعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية الطالب والتعامل بحكمة مع الجوانب السلبية، وخلق المزيد من عوامل الضبط داخل المدرسة عن طريق وضع نظام مناسب يدفع الطلبة إلى مستوى معين من ضبط النفس فيساعد على تلافي المشكلات المدرسية (الربيعي، 2006).

ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن تتجح المدرسة في تنفيذ إجراءاتها ووسائلها التربوية والإدارية لعلاج مشكلة الهدر التربوي إذا لم تبد الأسرة تعاوناً ملحوظاً في تنفيذ تلك الإجراءات ومتابعتها، وبالنسبة للمقترحات بشأن المناهج المدرسية فينبغي الاهتمام بالكيف وتخفيف الكم، وتبسيط المناهج الدراسية ومناسبتها لقدرات وميول الطلاب، كما يجب أن تتضمن المناهج الدراسية بعض الأنشطة التعليمية، وربطها بالبيئة المحلية، وينبغي مراجعتها بشكل دوري (فليه، 2003).

ويستحسن التخفيف من قلق الامتحانات باستخدام الاختبارات الدورية، وتوثيق العلاقة بين المعلمين والطلاب من ناحية وبين الطلاب وزملائهم من ناحية ثانية، والامتناع عن استخدام العقاب اللفظي، كما يستحسن تزويد مدرسة بمرضى لتقديم الإسعافات الأولية، ونشر التوعية الصحية داخل المدارس وعمل بطاقات صحية، والإشراف الصحي على المقصف المدرسي (الربيعي، 2006).

إن زيادة الوعي بأهمية التعليم وتوفير فرص العمل الجيدة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم بالإضافة إلى ذلك قد يؤثر توافر المدارس والجامعات والبرامج التعليمية على العرض المتاح، ويمكن استخدام

موضوع العرض والطلب على التعليم لفهم التحديات والفرص في قطاع التعليم وتحسين التخطيط والتوجيه السياسي لتلبية احتياجات المجتمع والفرد في مجال التعليم (النجار، 2020).

ووفقاً للصالح (2019) إذ يقول أن الخدمات التعليمية التي يقدمها المدرسون والمؤسسات التعليمية في فترة زمنية محددة، بينما يشير مفهوم الطلب إلى الكمية من الخدمات التعليمية التي يسعى إليها الطلاب أو أولياء أمورهم في نفس الفترة الزمنية، والطلب هو الرغبة والحاجة إلى الحصول على التعليم ويتأثر الطلب بعوامل عدة مثل نمو السكان، ومستوى التنمية الاقتصادية، والوعي التعليمي، ومتطلبات سوق العمل، والتطور التكنولوجي، يمكن أن يزداد الطلب على التعليم نتيجة زيادة الوعي بأهمية التعليم وتأثيره على التنمية الشخصية والمهنية (البوك، 2018).

ويتأثر العرض والطلب على التعليم بعدة عوامل، منها: زيادة عدد السكان يمكن أن تزيد من الطلب على التعليم، حيث يحتاج المزيد من الأفراد إلى فرص التعليم، والتوسع الاقتصادي: وتتطلب الاقتصادات المتنامية قوى عاملة مؤهلة، مما يزيد من الطلب على التعليم والتدريب المهني، والتطور التكنولوجي فمع تطور التكنولوجيا، قد يكون هناك حاجة لمهارات جديدة ومتخصصة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على برامج التعليم المتقدم، واحتياجات سوق العمل، والعوامل الاجتماعية والثقافية يتأثر الطلب على التعليم بالعوامل الاجتماعية والثقافية، مثل توجهات الأفراد وقيم المجتمع تجاه التعليم (العودة، 2016).

ولتحقيق التوافق بين العرض والطلب على التعليم، يمكن اتخاذ عدة إجراءات مثل تطوير برامج تعليمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتعزيز التوجيه المهني وتوفير فرص التعليم العملي، يجب تحسين البنية التحتية التعليمية وزيادة الاستثمار في التعليم لتلبية الطلب المتزايد، كما يهتم التوعية بأهمية التعليم وتشجيع الأفراد على الاستفادة من فرص التعليم المتاحة لديهم.

وفي مقابل ذلك هناك العديد من السياسات التعليمية تؤثر في العرض والطلب على التعليم منها: سياسات الوصول والتكافؤ حيث يمكن أن تشمل هذه السياسات توفير التعليم المجاني أو بتكاليف منخفضة، وتوفير النقل المدرسي، وتوفير الدعم الإضافي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الطلاب من ذوي الدخل المنخفض، وسياسات الجودة والتحسين حيث تشمل هذه السياسات تطوير المناهج والموارد التعليمية، وتدريب وتطوير المعلمين، وتقييم الأداء المدرسي وتعزيز التقييم الخارجي، وسياسات التوجيه الوظيفي والمهني حيث تتضمن هذه السياسات برامج التوجيه المهني، وتوفير المعلومات حول فرص العمل والتعليم المتاحة، وتقديم فرص التدريب والتعليم المهني، بالإضافة إلى سياسات العرض حيث تتضمن هذه السياسات تنظيم عدد الطلاب المقبولين في المدارس والجامعات، وتوجيه الاهتمام إلى تخصصات معينة في ضوء احتياجات سوق العمل، وتشجيع التعليم الفني والمهني، وأخيراً سياسات التعليم العالي والتي تتضمن توفير المنح الدراسية والقروض

التعليمية، وتخفيض التكاليف الدراسية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في المؤسسات الجامعية (الشافعي، 2016).

وقد يواجه قطاع التعليم عدة تحديات في ظل مفهوم العرض والطلب منها: نقص العرض: قد يحدث نقص في العرض التعليمي، حيث لا يتم توفير عدد كافٍ من المدارس والجامعات والمعلمين لتلبية الطلب المتزايد، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنافس على الأماكن المتاحة وربما زيادة في التكاليف، ومن التحديات عدم توافق العرض والطلب مما يسبب تخريج طلاب بمهارات لا تناسب مع احتياجات سوق العمل الحالية، ومنها التوجيه السياسي والتخطيط القائم على العرض والطلب، ومن التحديات الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم المساواة في فرص التعليم وتعميق الفجوات التعليمية، ومن التحديات التطور التكنولوجي لذا يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية القدرة على التكيف مع التكنولوجيا المتقدمة وتوفير البنية التحتية المناسبة لتلبية احتياجات (المشاط، 2017).

الفصل الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

نتائج الدراسة

1. هناك اختلاف في تعريف اقتصاديات التعليم نتيجة لاختلاف وجهات النظر والتخصصات وحداثة هذا العلم.
 2. التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وله عائد اقتصادي فضلاً عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية.
 3. التكلفة في التعليم هي كافة النفقات التي تتفق في استمرار أداء رسالتها.
 4. توجد العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتحسين الإنفاق التعليمي، والتي تتراوح بين تطوير الموارد البشرية وتكنولوجيا التعليم إلى تحسين بنية التعليم والمناهج الدراسية.
 5. يُمكن أن توجد تداخلات وتشابك بين النظريات المختلفة في تفسير العرض والطلب على التعليم.
 6. يمكن أن تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية على توجهات الأفراد نحو التعليم والطلب عليه.
 7. يمكن أن يكون للسياسات والتدخلات التعليمية تأثير في تفسير العرض والطلب على التعليم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر سياسات التعليم الحكومية في زيادة العرض من خلال توفير فرص التعليم المجانية أو تخفيض التكاليف التعليمية، وبالتالي قد تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.
 8. العلاقة الطردية بين التعليم والنمو الاقتصادي مهمة جداً حيث أظهرت الدراسات أن الاستثمار في التعليم ليس إنفاقاً استهلاكياً، بل هو استثمار رأسمالي طويل الأجل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية القومية.
 9. أزمة التمويل التقليدي: تعاني المؤسسات التعليمية من فجوة تمويلية ناتجة عن الاعتماد الكلي على الموازنات الحكومية مقابل تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.
 10. ضعف المواءمة: وجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مما يقلل من العائد الاقتصادي للتعليم ويؤدي إلى هدر في الموارد البشرية.
 11. تعدد البدائل التمويلية: كشف البحث عن وجود فرص غير مستغلة للتمويل الذاتي، مثل الشراكات مع القطاع الخاص، الاستثمار في البحث العلمي، وتقديم الخدمات الاستشارية.
- ومن خلال النتائج السابقة وبناءً على الدراسة المطروحة نستعرض هذه النقاط كمناقشة نهائية لما جاء في البحث:

1. كفاءة الإنفاق

تشير الدراسة إلى أن المشكلة ليست دائماً في "قلة الأموال"، بل في "سوء تخصيصها". إنفاق مبالغ ضخمة على التعليم النظري في مقابل إهمال التعليم التقني يقلل من القيمة المضافة للخريج في الاقتصاد الوطني.

2. رأس المال البشري

ينفق البحث مع النظريات الاقتصادية الحديثة (مثل نظرية شولتز وآدم سميث) في أن جودة الفرد هي المحرك الأساسي للثروة، مما يستوجب إعادة النظر في المناهج لتصبح أكثر "ربحية" معرفياً.

3. الاستقلالية المالية

مناقشة النتائج توضح أن استقلال الجامعات مالياً يمنحها مرونة أكبر في تطوير برامجها بما يتناسب مع سرعة التغير في التكنولوجيا وسوق العمل.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال ما سبق دراسته نستنتج ما يأتي:

أولاً: التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأي قصور في تمويله يمتد أثره ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: لم يعد التمويل الحكومي وحده كافياً لتغطية احتياجات المؤسسات التعليمية في ظل الانفجار المعرفي والتقني.

ثالثاً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية في التعليم يتطلب التحول من "التعليم للشهادة" إلى "التعليم للتشغيل والابتكار".

التوصيات

بناءً على ما سبق، يُوصى بالآتي:

1. تبني الاستثمار في "المدرسة/الجامعة المنتجة": تشجيع المؤسسات التعليمية على إنشاء وحدات ذات طابع خاص (مراكز تدريب، مزارع تعليمية، ورش إنتاجية) تساهم في التمويل الذاتي.
2. تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص (PPP): منح حوافز ضريبية للشركات التي تساهم في تمويل المختبرات المدرسية أو تقدم منحاً دراسية، مقابل مواءمة المناهج مع احتياجاتها.
3. تطوير نظام "القروض التعليمية" و"الأوقاف": إحياء دور الوقف التعليمي وتشجيع الصناديق الاستثمارية الموجهة لدعم الطلاب المتميزين.
4. ربط الموازنات بالأداء: ربط الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية بمدى جودة مخرجاتها ونسبة توظيف خريجها (تمويل مبني على النتائج).
5. التركيز على التعليم الفني والتقني: كونه الأسرع في تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة للفرد والدولة.

الاستبيان

البيانات الشخصية

1 الجنس:

☐ أنثى ☐ ذكر

2 الفئة العمرية:

☐ أقل من 25 سنة

☐ من 25 إلى أقل من 30 سنة

☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة

☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة

☐ 50 سنة فأكثر

3 المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط أو أقل

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

☐ مدير

☐ رئيس قسم

☐ موظف

4 المسمى الوظيفي:

5 سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات

☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات

☐ من 10 إلى أقل من 15 سنة

☐ أكثر من 15 سنة

العنوان

☐ مكة

☐ جدة

6 المدينة:

المراجع

1. إبراهيم، حنين محمد. (2001). أثر البيئة المدرسية على الاتجاهات لدى تلاميذ التعليم الأساسي. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
2. أبو العز، نهلة أحمد. (2014). العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجاً، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر.
3. أبو الوفا، جمال، وعبد العظيم، سلامة. (2000). اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية. إدارة المعرفة الحديثة، القاهرة.
4. أبو تراب، تغريد قاسم محمد. (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 17(26)، 65-82.

5. أخضر، فايزة بنت محمد حسن. (2006). اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، اللقاء السنوي الحادي عشر. الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
6. الأغواط، لوراني. (2016). القروض البنكية وإجراءات منحها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2(31)، 199-213.
7. الأفندي، محمد. (2018). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية (ج2)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
8. باجري، وداد. (2001). مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة أم القرى.
9. البحيري، خلف. (2014). اقتصاديات التعليم المنهل. للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
10. البحيري، السيد. (2004). تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
11. البرعي، محمد عبد الله. مرسى، محمود عبد الحميد. (1990). الإدارة في الإسلام. البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
12. بشاري سلمى. (2020). مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
13. بوطيبة، فيصل. (2012). العائد من الاستثمار في التعليم. جامعة سعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2(7)، 63-90.
14. الجدوع، فهد بن عبد الله. (1420). ظاهرة الرسوب في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
15. الجميل، سمر. (2021). الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
16. حبيب، محمد. (2013). العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص والتضخم في الأردن. المجلة الجامعة، 2(15)، 215-232.
17. الحولي، علياء عبد الله. (2017). محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم. الجامعة الإسلامية، غزة.
18. الخصاونة، محمد. (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق. دار المناهج للنشر: عمان، الأردن.
19. الخليوي، أبرار، والعريفي، أحلام، والسالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة التربوية، 1(8)، 84-124. كلية التربية، جامعة سوهاج.

20. الداود، إبراهيم. (2010). مشكلة الفاقد التعليمي: أسبابها وطرق معالجتها. مجلة التدريب والتقنية، (3)، 34-61.
21. الربيعي، ماجد زيدان. (2006). ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي الأسباب والآثار والمعالجات. بحث صادر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).
22. رضوان، ماهر. (2019). إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وسنغافورة وكيفية الاستفادة منه في مصر. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.
23. زمان حسام. (2013). الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي لمؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة لتطبيقاته على المستوى المحلي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3(1).
24. السبيعي، خالد بن صالح المرزوق. (2019). أثر دراسة اقتصاديات المدرسة على اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو علم اقتصاديات التعليم ومتطلبات تنمية مهاراتهم. مجلة العلوم التربوية، 31(1)، 73-99.
25. السبيعي، نورة خليفة تركي. (1415). تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغة التقليدية والبديلة، دراسة نقدية تحليلية مع إشارات مقارنة. حولية كلية التربية، جامعة قطر، (11)، 45-92.
26. سعادة، جودت. (2021). واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 1(35)، 23-46.
27. سلامة، ياسر خالد. (2010). اقتصاديات التعليم. مركز الكتاب الأكاديمي: عمان، الأردن.
28. سنيور، أمينة. (2023). واقع أودية التقنية كسياسة لتمويل الجامعات السعودية ومقترحات تفعيلها في ضوء تجربة وادي السليكون الأمريكية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 7(19)، 173-195.
29. الشافعي، عبد الحميد. (2016). اقتصاديات التعليم النظريات والتطبيقات، دار الفكر العربي: عمان، الأردن.
30. شامي، شريفة. (2018). واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الخدمة الاجتماعية، (59)، 40-62.
31. الشنيفي، علي. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2)، 70-90.
32. الصالحي، ناصر. (2019). تمويل التعليم في الدول العربية التحديات والسياسات العامة. مكتبة الرشد: الرياض، المملكة العربية السعودية.
33. صبرينة، كردودي. (2014). ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

34. عايب، وليد عبد الحميد. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.
35. عبد المنعم، عبير. (2015). دور الإدارات التعليمية في تطوير بيئة المدرسة وتنمية السلوك البيئي لدى التلاميذ بمرحلة التعليم الأساسي. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.
36. عبد الجليل، دسوقي. (2019). تمويل التعليم العالي في مصر والإنفاق عليه: بدائل مقترحة لاستراتيجيات كفاءة وسياسات التمويل. المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون: تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، (26)، 70-84.
37. العتيبي، فهد بن عباس. (1425). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
38. عساف، نزار. (2020). مفاهيم ومصطلحات اقتصادية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- العقيل، سيناء، والعيسى، إيناس. (2019). حوكمة تنوع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوروبية. مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 31(3)، 535-560.
39. المالكي، عبدالله بن محمد. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، 1(10)، 113-147.
40. مجدي، جيهان. (2018). مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 29(116)، 101-121.
41. محروص، محمد، والسلمي، عبدالله. (2019). بدائل مقترحة لتنوع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، 59(5)، 35-70.
42. شبير، محمد منير. (2015). دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة في القطاع المصرفي الفلسطيني، دراسة حال بنك فلسطين. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
43. الغنيم، مرزوق يوسف. (2012). اقتصاديات التعليم. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع: الكويت.

44. محمد، بن عزة. (2009). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة تلمسان، الجزائر.
45. محمود، خالد. (2019). اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية. دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.
46. المشاط، عبد الله. (2017). تمويل التعليم والتنمية الاقتصادية تحليل اقتصادي للتحديات والسياسات. مؤسسة الجميع للتوزيع.
47. النجار، أسامة. (2020). اقتصاديات التعليم النظرية والتطبيقات في العالم العربي. دار المسيرة العلمية: عمان، الأردن.

Foreign References (المراجع الأجنبية)

1. Adam Smith: An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Modern Library ed. (1937). Book II, 228–250.
2. M. J. Bowman, Perspective on Education and Development. International Development (1965). 81.
3. Martin, L. R. Productivity and Social costs of Human Capital in Under-Developed Countries. Review, March (1961).
4. Schultz, T. W. Investment in Human Capital American Economic.
5. Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013). Higher Education in Saudi Arabia: Reforms, Challenges and Priorities, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities, Springer.
6. Woodhall, See Maureen. (1987). “Economics of Education: a review” in “Economics of education research and studies” edited b